محضر الجلسة رقم 096

التاريخ: الثلاثاء 4 شوال 1444هـ (25 أبريل 2023م).
الرئاسة: السيد النعم ميارة، رئيس مجلس المستشارين.
التوقيت: ساعتان وسبع عشرة دقيقة، ابتداء من الساعة الثالثة والدقيقة السابعة بعد الزوال.
جدول الأعمال: جلسة مخصصة لتقديم الأجوبة على الأسئلة المتعلقة بالسياسة العامة من قبل رئيس الحكومة حول موضوع **"السياسة السياحية الوطنية"**.

السيد النعم ميارة، رئيس مجلس المستشارين:

بسم الله الرحمن الرحيم
والصلاة والسلام على أشرف المرسلين.

أعلن عن افتتاح الجلسة.

السيد رئيس الحكومة المحترم،
السيدات والسادة أعضاء الحكومة المحترمين،
السيدات والسادة المستشارات والمستشارين المحترمين،

عملا بأحكام الفقرة الثالثة من الفصل 100 من الدستور، والمادتين 283 و284 من النظام الداخلي لمجلس المستشارين، يخصص المجلس هذه الجلسة لتقديم الأجوبة على الأسئلة المتعلقة بالسياسة العامة من قبل السيد رئيس الحكومة المحترم، حول موضوع **"السياسة السياحية الوطنية"**.

وقبل الشروع في تناول الأسئلة المدرجة في جدول أعمالنا، أعطي الكلمة للسيد الأمين لإطلاع المجلس على ما جد من مراسلات وإعلانات.

تفضل السيد الأمين.

المستشار السيد مصطفى مشارك، أمين المجلس:

شكرا السيد الرئيس.

بسم الله الرحمن الرحيم
والصلاة والسلام على أشرف المرسلين.
السيد الرئيس المحترم،
السيد رئيس الحكومة المحترم،
السيدات والسادة الوزراء المحترمون،
السيدات والسادة المستشارون المحترمون،

بالنسبة للأسئلة والأجوبة التي توصلت بها رئاسة المجلس خلال الفترة الممتدة من 19 أبريل 2023 إلى تاريخه فهي كالتالي:

- عدد الأسئلة الشفهية: 11 سؤالا؛
- عدد الأسئلة الكتابية: 6 أسئلة؛
- عدد الأجوبة الكتابية: 58 جوابا.

شكرا السيد الرئيس.

السيد الرئيس:

شكرا السيد الأمين.

ونشرع الآن في مناقشة محور هذه الجلسة، وموضوعه "السياسة السياحية الوطنية".

أعطي الكلمة مباشرة للسيد رئيس الحكومة للإجابة على أسئلة السيدات والسادة المستشارين، والتي توصلتم بها، السيد رئيس الحكومة، كتابة في وقت سابق، وعددها 12 سؤالا.

تفضلوا السيد رئيس الحكومة للإجابة.

السيد عزيز أخنوش، رئيس الحكومة:

بسم الله الرحمن الرحيم.
السيد الرئيس المحترم،
السيدات والسادة الوزراء،
السيدات والسادة المستشارون المحترمون،

عواشر مبروكة.

ونحن اليوم نجدد اللقاء في هاذ الجلسة، استنادا إلى أحكام الفصل 100 من الدستور، وهي الأولى من نوعها في الدورة الربيعية الحالية، أغتنم الفرصة لأتوجه بالشكر للسيدات والسادة المستشارين على اختيارهم لموضوع "السياسة السياحية الوطنية"، ليكون محورا لهذه الجلسة الشهرية.

ولابد في البداية، أن نستحضر أن قطاع السياحة يحظى بعناية خاصة من طرف جلالة الملك محمد السادس، نصره الله، بالنظر لكونه يشكل دعامة أساسية للاقتصاد الوطني من حيث مساهمته المهمة في الناتج الداخلي الخام، ولما له من دور في كسب التحديات الاقتصادية والاجتماعية وخلق فرص الشغل وجلب العملة الصعبة، مما يجعل الرهان عليه أمرا ضروريا من خلال سياسة متجددة ومستدامة، تأخذ بعين الاعتبار توجهات السياحة العالمية وتحديات العولمة والتطورات المحتملة للاقتصاد الوطني.

وهو ما أكده جلالته في رسالته السامية الموجهة للمشاركين في المناظرة الوطنية للسياحة سنة 2009، حين أكد حفظه الله حرصه على "***ضمان المناخ المناسب لخلق دينامية دائمة داخل القطاع السياحي وتدعيم حيويته وتنافسيته***"، داعيا جلالته إلى "***المزيد من التعبئة وتضافر الجهود من أجل تطوير الصناعة السياحية ببلادنا، باعتبارها قطاعا يحظى بالأولوية في سياستنا الاقتصادية، فضلا عن كونه يفتح آفاقا واعدة في مجال توفير فرص الشغل للشباب***"، انتهى كلام صاحب الجلالة.

كما أولت الحكومة منذ تعيينها من طرف جلالة الملك وتنصيبها من طرف البرلمان أهمية خاصة للقطاع، كونه أحد محركات الاقتصاد الوطني، وعملت

منذ أيامها الأولى على تنفيذ خطة إنعاش غير مسبوقة، غايتها دعم الفاعلين وتثمين المنتوج المغربي والارتقاء بالتكوين، وذلك بتنسيق مع فاعلي القطاع، وهو ما سنتعرف على تفاصيله من خلال هذه المداخلة.

السيد الرئيس المحترم،

السيدات والسادة المستشارون المحترمون،

كما هو معلوم، فقد تأثر قطاع السياحة بشدة إثر أزمة كوفيد، الأمر الذي كان له تداعيات سلبية وخيمة، سواء على التشغيل أو على أداء قطاعات أخرى مرتبطة به بشكل مباشر أو غير مباشر، فقد انخفض على سبيل المثال عدد السياح الوافدين على بلادنا بنسبة 79% سنة 2020، و71% سنة 2021، مقارنة مع سنة 2019، التي كانت سنة مرجعية وسجلت نتائج جد هامة، وهو ما شكل خسارة كبيرة تقدر بـ 90 مليار ديال الدرهم بالنسبة لمداخيل بلادنا من العملة الصعبة.

ولمواجهة هذه الأزمة، عملت الحكومة بشكل استعجالي وتشاركي مع المهنيين والمتدخلين في القطاع على تنفيذ مخطط استعجالي بقيمة 2 مليار ديال الدرهم في عز الأزمة الصحية العالمية، في سابقة هي الأولى من نوعها ببلادنا، لمواكبة التعافي والإقلاع الاقتصادي، وهو ما مكن من إنقاذ القطاع من الانهيار في ظرفية اقتصادية عالمية صعبة وقاسية.

ولقد تكلل المخطط الاستعجالي الذي وضعته الحكومة بالنجاح، حيث مكن من دعم فاعلي القطاع السياحي ومساعدة المقاولات السياحية على تجاوز الآثار السلبية لجائحة كورونا والحفاظ على مناصب الشغل.

وشمل هاذ المخطط 5 ديال التدابير اللي هي أساسية، تخص تمديد صرف تعويض جزافي، وتأجيل أداء الاشتراكات المستحقة للصندوق الوطني للضمان الاجتماعي لمدة 6 أشهر، وتأجيل آجال تسديد القروض البنكية وإعفاء أصحاب الفنادق من الضريبة المهنية المستحقة بالنسبة لسنتين، وأخيرا تخصيص غلاف مالي بقيمة مليار ديال الدرهم لدعم إعادة تأهيل المؤسسات الفندقية، والتي شهد انخراطا مهما للمهنيين، استفادت منه 737 مؤسسة ديال الإيواء السياحي بشكل ساهم في الحفاظ على جودة الخدمات المقدمة للسياح وتحسينها بعد الفتح الكلي للأجواء الوطنية.

ومن جهة أخرى، عملت الحكومة على تسخير كل الإمكانيات المادية والبشرية واللوجيستيكية والتنظيمية لإنجاح عملية "مرحبا"، وفق مقاربة تشاركية وتعبئة شاملة لمختلف المتدخلين، وذلك ترجمة للرؤية الملكية السديدة ولتوجيهات جلالته لتجويد الخدمات المقدمة للجالية المغربية بالخارج والنهوض المستمر بظروف استقبالها.

كما تم اعتماد التأشيرة الإلكترونية كنظام جديد يهدف إلى تيسير حصول المستفيدين منه على تأشيرة الدخول للمملكة المغربية، حيث تم فتح إمكانية الحصول عليها لفائدة مواطني 49 دولة، وتم إلى حد الآن منح أكثر من 80.000 تأشيرة إلكترونية.

وبفضل هذه المجهودات المبذولة والتدبير الجيد لفترة ما بعد الجائحة، إضافة إلى النجاح الكبير لعملية التلقيح، فقد عرفت بلادنا انتعاشة قوية جدا بعد فتح الحدود في شهر مارس 2022، حيث استقبل المغرب في الفترة الممتدة ما بين مارس ودجنبر 2022 حوالي 11 مليون ديال السائح، بنسبة ارتفاع بلغت 292%، مقارنة مع 2021 و391%، مقارنة مع سنة 2020.

وبالتالي استعاد القطاع في ظرف 10 أشهر فقط ما نسبته 84% من السياح، مقارنة بسنة 2019 بكاملها، إلى اخذينا العام كلو ديال 2019 واخذينا غير 10 ديال 2022 فتقريبا رجعنا 84% من (la capacité) ديال السياحة، واللي كانت كتعتبر هاذ 2019 - كما قلت - كانت كتعتبر سنة مرجعية ونسبة الاسترجاع هاته من النسبة العالمية المتوسطة للاسترجاع، والتي تقدر بـ 63%، في العالم تقريبا الدول قدرو يرجعو في (la moyenne) واحد 63% والمغرب كان فوق المستوى وكان في 84%.

كما تضاعف عدد ليالي المبيت المسجل في مؤسسات الإيواء السياحي المصنفة مقارنة مع 2021، يفوق 19 مليون ليلة مبيت، أي بنسبة زيادة وصلت إلى 192%، وبلغت السياحة الداخلية نسبة 50% من عدد الوافدين على مؤسسات الإيواء السياحي المصنفة مقارنة مع 38% قبل الأزمة، وفاقت عائدات السياحة بالعملة الصعبة سقف 93.6 مليار ديال الدرهم متم سنة 2022، بنسبة قدرها 119%، مقارنة مع 2019 و170% مقارنة مع 2021.

كما تواصل جميع المؤشرات وثيرتها التصاعدية بداية هاذ العام، حيث تم تسجيل ارتفاع قدره 17% في عدد السياح الوافدين متم شهر فبراير 2023 و(la tendance se confirme) يعني في شهر مارس حتى هي تقريبا 17%.

16 مليار ديال الدرهم هي اللي مسجلة إلى آخر.. بين شهري يناير وفبراير، 16 مليار ديال الدرهم، مسجلة ارتفاعا قدره 51%، مقارنة بنفس الفترة من 2019، وأزيد من 400%، مقارنة بشهري يناير وفبراير من السنة الماضية.

وبالموازاة مع كل الإجراءات الاستعجالية التي تم اتخاذها خلال الجائحة، انخرطت الحكومة مباشرة بعد فتح الحدود في اتخاذ مجموعة من التدابير اللازمة لإنعاش النشاط السياحي وتطويره، وعملنا على إطلاق حملات ترويجية واسعة لتسويق المؤهلات السياحية على المستوى المحلي والعالمي والارتقاء بوجهة المغرب بكافة الأسواق الإستراتيجية.

وفي هذا الإطار، تم إطلاق الحملة الترويجية "نتلاقاو في بلادنا"، والتي سعت إلى تشجيع مغاربة الداخل والخارج على اكتشاف المؤهلات والثروات السياحية للمغرب، كما تم إطلاق العلامة التجارية "Visit Morocco" المخصصة للسياحة الدولية، إضافة لعلامة "المغرب مملكة الأنوار" التي تم إطلاقها على مستوى 20 دولة في آن واحد.

وتهدف الحكومة في خلال هذه الحملات الترويجية إلى تعزيز إشعاع

المملكة والترويج للسياحة المغربية على المستوى العالمي والانفتاح على أسواق جديدة، خاصة منها الأمريكية والآسيوية.

وحتى تكون هذه الحملات أكثر نجاعة، فقد عملت الحكومة على الانخراط في عدد من الشراكات الاستراتيجية مع مجموعة من الشركاء الدوليين لتسريع وتيرة تطوير القطاع واستقطاب السياح من أسواق مختلفة وتأمين رحلات جوية إضافية، بهدف الرفع من عدد المقاعد، إضافة إلى تعزيز رقمنة القطاع واستثمار مختلف دعامات التواصل الحديثة.

ومن جهة أخرى، تعمل الحكومة على تأهيل الرأسمال البشري العامل بالقطاع السياحي، من خلال تمكينه من مواكبة التوجهات والتطورات العالمية لتحقيق التميز، لاسيما في ظل محيط يتميز بالتنافسية، لأننا مقتنعون أنه لا يمكن أن نكسب رهانات تطوير القطاع إلا بفضل موارد بشرية مؤهلة، تسهم بفعالية في تحقيق هدف الجودة المنشود في القطاع السياحي، وهو ما حرصنا عليه من خلال:

- أولا، تثمين التخصصات في مهن السياحة الجديدة والهندسة السياحية إلى جانب تخصص الفندقة، التي نعمل على تطوير مضامينها وممارستها، بما يستجيب للحاجيات المتجددة للنسيج السياحي؛

- ثانيا، العمل على استكمال مشاريع توسعة وتأهيل معهدي طنجة وورززات، من خلال تجديد البنيات التحتية والمعدات البيداغوجية والمصاحبة التقنية وتقوية قدرات الموارد البشرية، في إطار شراكة مع مؤسسة "تحدي الألفية"؛

- ثالثا، تطوير وتعزيز العرض التكويني للمؤسسات التابعة للقطاع، من خلال خلق عدة شعب جديدة ومراجعة شاملة لبرامج تكوين الشعب الكلاسيكية بما يتلاءم ومتطلبات المهنيين؛

- رابعا، إحداث 9 ديال المدن للمهن والكفاءات التي تحتوي على فروع السياحة.

حضرات السيدات والسادة،

لتعزيز حكامة القطاع السياحي، عملت الحكومة على تطوير المنظومة التشريعية للقطاع، عبر إصدار مجموعة من النصوص، على غرار المرسوم المتعلق بتنظيم مهنة وكيل الأسفار، والمرسوم المتعلق بتنظيم القانون القاضي بسن إجراءات خاصة تتعلق بالإقامات العقارية للإنعاش السياحي، إضافة لمرسوم يتعلق بمعايير البناء الخاصة بمؤسسات الإيواء السياحي، وذلك بهدف تبسيط المساطر الإدارية بما فيها القصبات والإيواء البديل لإدماجها في القطاع المهيكل لتحسين التأطير والتتبع والمراقبة، من أجل توفير عرض سياحي ملائم وبجودة عالية.

وترسيخا للتوجه الحكومي الهادف إلى جعل القطاع أكثر تنافسية وقدرة على مواكبة تطلعات المرحلة، عملت الحكومة على توفير منح تحفيزية من أجل خلق مقاولات صغيرة ومتوسطة في القطاع السياحي.

وفي هذا الإطار، تم توقيع اتفاقيتي شراكة مع جهة كلميم-واد نون وسوس-ماسة بقيمة 200 مليون ديال الدرهم لفائدة 250 مقاولة سياحية صغرى ومتوسطة على مدى 3 سنوات، بهدف خلق 1100 منصب شغل كمرحلة أولية، في انتظار تعميمها على باقي الجهات.

كما تواصل الحكومة مجهودها لتطوير المنتوج وتشجيع الاستثمار السياحي من خلال تقديم مساعدات تقنية والدعم المالي لإنجاز مدارات سياحية بالمجالين القروي والحضري، وإضافة إلى العمل على تسريع إنجاز المشاريع الكبرى للاستثمار عبر مواصلة إنهاء وحدات عالية الجودة بمحطة تغازوت، إضافة إلى الاستمرار في استقطاب علامات تجارية متميزة بكل من مراكش والرباط والحسيمة وأكادير وتازة.

ومن جهة أخرى، وجهت الحكومة تدخلات "الشركة المغربية للهندسة السياحية" لملاءمة العرض مع أهمية ونوعية الطلب والتركيز على تشجيع الاستثمار العام والخاص وتطوير الشراكات في مختلف جهات المملكة.

كما نراهن في ذات السياق على الميثاق الجديد للاستثمار لجلب استثمارات سياحية مهمة، نظرا لما يقدمه من تحفيزات مشجعة.

وبفضل هذه المجهودات المبذولة، تم تسجيل ارتفاع تدريجي في حجم الاستثمار، مقارنة بالأرقام المسجلة في سنوات ما قبل الأزمة، حيث وصلت إلى 7 مليار ديال الدرهم من الاستثمار سنة 2022، مع خلق حوالي 10 آلاف سرير إضافي.

حضرات السيدات والسادة المستشارون المحترمون،

كما لا يخفى عليكم فإن قطاع السياحة هو قطاع سريع التأثر بالأزمات، وهو ما استخلصنا دروسه خلال الجائحة التي عرفتها بلادنا، على غرار باقي دول العالم، مما بات يستدعي وضع تصور شمولي حول نموذج مغربي مبتكر لسياحة مستدامة، قادرة على مواجهة التحديات على اختلاف أشكالها، سواء الصحية منها أو البيئية أو الاقتصادية.

في هذا الإطار تعمل الحكومة على تكوين العرض السياحي وملاءمته مع المتطلبات الجديدة للسياح، خاصة فيما يخص السياحة الثقافية والقروية والجبلية والإيكولوجية، مما سيمكن بلادنا من استقطاب شريحة متنوعة من الزوار على مدار السنة.

ففيما يتعلق بالسياحة الثقافية، نظرا للمكانة اللي كنحتلها في الاقتصاد السياحي، عملت الحكومة على تثمين الموارد الثقافية الغنية المتنوعة وتحويلها إلى منتجات سياحية موضوعاتية، من أجل تطوير عرض متكامل وجذاب، عبر وضع مخطط يهدف إلى المحافظة على الهوية الثقافية الوطنية وجعلها رافعة للتنمية المجالية وإطلاق مشروع إنجاز علامة "تراث المغرب" للحفاظ على التراث غير المادي، إضافة إلى تعزيز شبكة البنيات التحتية الثقافية بمختلف جهات المملكة، عبر تأهيل وتثمين المدن العتيقة، علما أن التأهيل لا ينحصر في البنايات فقط، بل يتجاوزه لتسيير والتنشيط لضمان استدامة جاذبيتها

لمختلف فئات السياح، سواء المغاربة أو الأجانب.

فيما يخص السياحة القروية والجبلية، عملت الحكومة على تثمين هذا المنتوج السياحي من خلال تعزيز مكانته واستغلال مؤهلاته، حتى يرقى إلى المستوى المطلوب لرفع من تنافسيته وتعزيز جاذبيته، حيث يتم تفعيل مجموعة من الاتفاقيات لتمويل وتنفيذ المنتوج الطبيعي مع جهات كلميم- وادنون، العيون- الساقية الحمراء، الداخلة- وادي الذهب، بني ملال- خنيفرة وفاس- مكناس.

وبخصوص السياحة الإيكولوجية، عملت الحكومة على وضع استراتيجية متكاملة للإبراز الدور البيئي للمجالات الطبيعية، عبر تطوير منتوجات صديقة للبيئة تحترم مبادئ الاستدامة، وفي هذا الإطار يجب الإشارة إلى أن بلادنا وبالنظر إلى موقعها الجغرافي المتميز كتوفر على 9 مليون ديال الهكتار من التشكيلات الغابوية الغنية والمتنوعة.

ورغبة في تثمين المنتوج الغابوي والبيئي وصيانتها مما يهددها، قامت بلادنا بإنشاء حوالي 10 ديال المنتزهات وطنية وإضافة إلى 154 محمية طبيعية، والتي سيتم تأهيلها في إطار استراتيجية "غابات المغرب 2022-2030".

حضرات السيدات والسادة،

بالإضافة إلى كل ما ذكرناه، انفتحت المملكة وبشكل متزايد على السياحة الرياضية، من خلال تنظيم التظاهرات الرياضية الكبرى قاريا ودوليا، لاسيما مع ما تتوفر عليه بلادنا، تحت قيادة جلالة الملك، من بنيات تحتية رياضية ولوجيستيكية، تشكل نموذجا يحتذى به على الصعيد القاري.

وفي هذا الإطار، لا يفوتني سوى أن أجدد التهاني لصاحب الجلالة بمناسبة تتويجه من طرف الاتحاد الإفريقي لكرة القدم بجائزته للتميز لسنة 2022، باعتباره قائد النهضة الرياضية التي تعرفها المملكة وقدوة في مجال العناية بالشباب، ويعد هذا التتويج اعترافا دوليا بالمجهودات الاستثنائية الذي بذلها جلالة الملك لصالح الرياضة عموما وكرة القدم المغربية والإفريقية على وجه الخصوص، من خلال حرص جلالته منذ توليه العرش على وضع الرياضة في صلب كل مسلسل تنموي.

وفي إطار العناية الملكية التي يوليها جلالته للرياضة والرياضيين، فقد دأبت بلادنا -كما ذكرت- على تنظيم عدد من التظاهرات الرياضية الكبرى القارية والدولية، كان آخرها كأس العالم للأندية، الذي تم تنظيمه بكل من مدينتي الرباط وطنجة، وتوجت مختلف هذه التظاهرات بنجاح غير مسبوق على مستوى التنظيم، بالإضافة لحضور جماهيري قياسي، وهو ما يجعل بلادنا تحظى بثقة من لدن الاتحادات الرياضية على المستويين القاري والدولي.

ونستحضر في هذا السياق المشاركة المتميزة للمنتخب الوطني لكرة القدم في كأس العالم بقطر، والتي ساهمت في إشعاع المملكة على المستوى الدولي، كما شكلت حملة تواصلية متميزة لفائدة بلادنا، حيث أعطاها كأس العالم اهتماما غير مسبوق بالمغرب، ولاسيما في صفوف المشاهير وصناع الرأي الذين مثلوا 40% من الأشخاص الذين تحدثوا بشكل إيجابي عن المغرب، كما ذكر اسم المغرب ملايين المرات، وتم تسجيل أزيد من 130 مليون تفاعل مع محتويات المغرب من قبل مستخدمي وسائل التواصل الاجتماعي، مما يتيح فرصة غير مسبوقة للقطاع السياحي ولحظة تاريخية للانفتاح على أسواق جديدة محتملة، على غرار الولايات المتحدة والبرازيل والأرجنتين والشرق الأوسط والقارة الإفريقية.

ولاستغلال هذا الإنجاز التاريخي والفريد، فقد عملت الحكومة على استثماره قصد تعزيز إشعاع بلادنا وتعزيز جاذبيتها السياحية، خاصة فيما يتعلق بالانفتاح على الأسواق الجديدة التي أظهر مواطنوها اهتماما كبيرا ببلادنا، من خلال محركات البحث والتواصل الاجتماعي.

وفي إطار هذه التنمية الدينامية، فإننا كحكومة نثمن عاليا إعلان جلالته في رسالته الموجهة للمشاركين في حفل "جائزة التميز" للاتحاد الإفريقي لكرة القدم الشهر الماضي ترشح المغرب بشكل مشترك مع إسبانيا والبرتغال لتنظيم كأس العالم 2030، وهو ما يشكل سابقة في تاريخ كرة القدم، كون هذا الترشيح ثلاثي يحمل عنوان الربط بين إفريقيا وأوربا، كما يشكل أفقا جديدا في الشراكة الإستراتيجية، ويكرس لجيل جديد من التعاون والشراكات، ويعكس توحيد جهود وإمكانيات القارتين الإفريقية والأوروبية.

ويجسد كما قال جلالة الملك في رسالته بكيغالي: ***"أسمى معاني الإلتئام حول أفضل ما لدى هذا الجانب أو ذاك، وينتصب شاهدا على تضافر جهود العبقرية والإبداع وتكامل الخبرات والإمكانات"*** انتهى كلام جلالته.

وإننا نلتزم داخل الحكومة بمختلف مكوناتها على الانخراط في هذا المسار الذي يقوده صاحب الجلالة من خلال إيمانه الراسخ بالأهمية الكبرى التي تحظى فيها الرياضة كمدخل من مداخل تحقيق التنمية ومجالا خصبا للاستثمار وآلية للترويج للمملكة كوجهة سياحية، كما نؤكد حرص الحكومة على مواصلة العمل على تطوير البنية التحتية الرياضية على كل المستويات لتقوية حظوظ المغرب لنيل شرف تنظيم مختلف التظاهرات القارية والدولية.

حضرات السيدات والسادة،

في خضم هذه الرهانات، تعتبر السياحة الداخلية ركيزة أساسية من ركائز القطاع السياحي، نظرا لقدرتها على الصمود أثناء الأزمات، وهذا ما كشفت عنه الجائحة، حيث شكلت صمام أمان لإنقاذ القطاع من الانهيار، لذلك تعمل الحكومة على وضع أسس متينة لتطوير مستدام للسياحة الداخلية، بجعلها رافعة لإنعاش القطاع السياحي، وذلك من خلال بلورة مجموعة من التدابير:

- تشجيع الاستثمار لتطوير وحدات فندقية وقرى سياحية تناسب خصوصيات المغاربة من حيث المنتوج والأسعار؛
- إحداث بطاقة السفر، "تتلاقاو في بلادنا" التي تمنح تخفيضات في الأثمنة على مستوى التنقل عبر القطارات من أجل تشجيع المغاربة على التنقل

واكتشاف الثروات السياحية لبلادهم؛

- العمل على تطوير المخيمات السياحية لتقديم خدمات بجودة عالية وأثمنة مناسبة، وذلك بشراكة مع فاعلين دوليين رائدين في المجال.

ونهدف من خلال هذه الإجراءات توفير عروض سياحية لجميع الفئات الاجتماعية وبأسعار تفضيلية للسائح الوطني، من خلال تسهيل الولوج للخدمات السياحية الداخلية، حيث نساهم في تحقيق واحد من أبرز رهانات الدولة الاجتماعية المتمثلة في العدالة الاجتماعية، مع العلم أن متطلبات السائح المغربي لا تقل عن متطلبات نظيره الأجنبي، حيث أصبح السائح المغربي يبحث عن نفس الجودة والخدمات السياحية التي يستفيد منها السياح الأجانب.

السيد الرئيس المحترم،

حضرات السيدات والسادة المستشارون المحترمون،

كما لا يخفى عليكم، فإن تطوير قطاع السياحة يقتضي اتخاذ مجموعة من التدابير المواكبة على مستوى تطوير البنية التحتية واللوجيستيكية، سواء فيما يتعلق بتطوير النقل أو تأهيل الموانئ أو على مستوى تعزيز شبكة السكك الحديدية.

على مستوى إنعاش وتطوير النقل الجوي، عملت الحكومة على تعبئة جميع الجهود لتعزيز برنامج الرحلات ابتداء من موسم الصيف الماضي، حيث وفرت الخطوة الملكية المغربية 6 مليون ديال المقعد عبر 80 خط جوي، يغطي مختلف القارات، كما قامت بتعزيز أسطولها لتتمكن من إنجاز برنامج مكثف في أفضل الظروف، كما تم العمل على وضع منتوج موحد ومستدام يمكن من تخفيض السعر الإجمالي بـ 20% لفائدة جاليتنا المقيمة بالخارج، إضافة إلى مجموعة من التسهيلات الأخرى لتمكينهم من التنقل لبلدهم في أحسن الظروف، مع استحداث ما قدره 48 خط جوي استثنائي لمواكبة الفترة الصيفية، فضلا عن تخصيص حوالي 300 مليون درهم في إطار اتفاقية شراكة بين الدولة والجهات وشركات الطيران، لمواكبة تعزيز الربط الجوي بمختلف الجهات.

من جهة ثانية، كتواصل الحكومة تطوير البنية التحتية للمطارات، حيث صادق مجلس إدارة المكتب الوطني للمطارات منتصف شهر مارس الماضي على تخصيص ميزانية طموحة تصل إلى 4.8 مليار ديال الدرهم، والتي ستمكن من استمرار الأشغال على مستوى مطاري الرباط - سلا وتطوان، وإطلاق الدراسات المعمارية والتقنية المرتبطة بمشاريع التوسعة المستقبلية للعديد من المطارات.

وعلى مستوى تأهيل الموانئ الجديدة، كتواصل الحكومة إنجاز بناء ميناء الداخلة الأطلسي بتكلفة قدرها 12 مليار ديال الدرهم، والذي ينتظر أن يلعب دورا مهما في تنشيط السياحة بالأقاليم الجنوبية، فضلا عن دعم التنمية الاقتصادية والاجتماعية بالمنطقة.

كما تواصل بناء ميناء الناظور- غرب المتوسط، بكلفة كذلك ديال 12 مليار ديال الدرهم، كأكبر مشروع مهيكل في حوض البحر الأبيض المتوسط ومنصة ذات إشعاع عالمي، من شأنها أن تساهم في إنعاش القطاع السياحي ببلادنا.

أما فيما يخص تعزيز الشبكة الطرقية والسككية، تواصل الحكومة تعزيز البنية التحتية الطرقية والسككية، التي من شأنها أن توفر ظروفا مريحة وملائمة للسياح الأجانب والمغاربة للتنقل بسرعة وأريحية عبر ربوع المملكة.

وفي هذا الإطار، عملت الحكومة على إنجاز الدراسات المتعلقة بمشاريع تمديد شبكة الخط الفائق السرعة الرابط بين مدينتي مراكش وأكادير، كما تعمل على مواصلة إنجاز الدراسة المتعلقة بمشروع الربط السككي لميناء الناظور- غرب المتوسط، وتواصل الحكومة إنجاز الطريق السريع تزنيت- الداخلة، لتوفير محور طرقي بمواصفات دولية وجودة عالية.

حضرات السيدات والسادة،

باعتبار قطاع الصناعة التقليدية رافعة لتثمين التراث الوطني وتعزيز الجاذبية الاقتصادية والسياحية ببلادنا، لكونه مكونا أساسيا لتجويد وتطوير العرض السياحي، فقد أولته الحكومة عناية خاصة، بفعل تضرره من تداعيات الأزمة الوبائية، خاصة وأنه يشغل أزيد من 2.5 مليون مغربي.

في هذا الإطار تم العمل على إعادة تنظيم هذا القطاع من خلال تفعيل قانون تنظيم الحرف، الذي انتظره الصناع التقليديون منذ سنوات، وذلك باستصدار نصوص تنظيمية لتطبيق مقتضيات القانون المتعلقة بمزاولة أنشطة الصناعة التقليدية، إضافة إلى إحداث السجل الوطني للصناعة التقليدية وكذلك المنصة الإلكترونية الخاصة به، لتمكين الصناع التقليديين من الاستفادة من جميع العروض والخدمات والمساعدات التي تقدمها الحكومة.

وفي إطار تطوير العرض التسويقي، عملت الحكومة على تسريع برامج تأهيل البنيات التحتية المتواجدة وإحداث بنيات جديدة، عبارة عن فضاءات للعرض والبيع وقرى ومركبات ومناطق أنشطة ودور الصانع في العالم القروي، حيث توجد 64 بنية في طور إنجاز، إضافة إلى إعداد مقاربة جديدة لتأهيل فروع الصناعة التقليدية، ترتكز على تطوير شامل للمنتوج المغربي عبر توفير المواد الأولية والإنتاج ثم التسويق.

وستمكن هاذ المقاربة من خلال الامتياز يعني (des centres d'excellence) وحاضنات إحدى المقاولات (les incubateurs) لتحسين جودة المنتوج وتعزيز آليات تسويقها.

ولمواكبة المهنيين فيما يخص الترويج للمنتوجات الصناعية، أطلقت الحكومة حملة ترويجية كبرى لتسويق المنتوج المغربي في العديد من المدن المغربية بالمراكز التجارية الكبرى، وبالموازاة مع ذلك تم تنزيل عدد من الاتفاقات المتعلقة بالتسويق الإلكتروني.

حضرات السيدات والسادة،

بعد النجاح الذي عرفه المخطط الاستعجالي للحفاظ على عافية القطاع السياحي وعلى قدرته التشغيلية، عملت الحكومة في إطار مقاربة استشرافية على بلورة وتنزيل خارطة الطريق الجديدة للقطاع، وهي خارطة مبتكرة منسقة ومحكمة، تستند إلى نهج عملي وحكامة ترابية وتشاركية، بهدف مواجهة تحدي النمو المستدام للقطاع وجعله يتماشى مع التغيرات المهمة للطلب والأسواق.

وفي هذا الإطار، تم يوم 17 مارس الماضي التوقيع على اتفاقية إطار لتنزيل خارطة الطريق الإستراتيجية لقطاع السياحة بحلول عام 2026، بهدف وضع السياحة كقطاع رئيسي للنمو الاقتصادي بميزانية تصل إلى 6.1 مليار ديال الدرهم، وتهدف من خلال خارطة الطريق هاته إلى:

- جلب 17.5 مليون سائح سنويا بحلول سنة 2026؛
- وخلق حوالي 200.000 فرصة شغل مباشرة وغير مباشرة؛
- والوصول إلى عتبة 120 مليار ديال الدرهم كعائدات للقطاع من العملة الصعبة.

ولبلوغ هذه الأهداف، تروم خارطة الطريق المعتمدة تحويل القطاع السياحي عبر العمل على كل الروافع الأساسية، من خلال اعتماد تصور جديد للعرض السياحي، كيتمحور حول تجربة الزبون عبر 9 ديال السلاسل موضوعاتية و5 سلاسل أفقية، فيها:

- وضع مخطط لمضاعفة سعة النقل (la capacité des sièges)؛
- تعزيز الترويج والتسويق، مع إيلاء اهتمام خاص لـ (la digitalisation)، الرقمنة؛
- تنويع منتجات التنشيط الثقافية والترفيهية، مع انبثاق نسيج من المقاولات الصغرى والمتوسطة النشطة والعصرية؛
- تأهيل الفنادق وإحداث قدرات إيوائية جديدة وتعزيز الرأسمال البشري عبر إطار جذاب لتكوين وتدبير الموارد البشرية، من أجل الارتقاء بجودة القطاع وإعطاء آفاق مهنية أفضل للشباب.

فكما استعرضت أمامكم، فالحكومة تولي أهمية كبيرة للقطاع السياحي، إيمانا منها بدور الرافعة الذي يلعبه لفائدة الاقتصاد الوطني، فضلا عن كونه يفتح آفاقا واعدة في مجال توفير فرص الشغل، إضافة إلى باقي الأدوار التي يلعبها في قطاع الانفتاح على الآخر ومد جسور التواصل والتعارف بين الشعوب والتحرر من النزعات التعصبية والانغلاق.

والحمد لله، فبلادنا لها ولديها من التراكمات والمقومات والمؤهلات ما يجعلها وجهة سياحية رائدة إقليميا ودوليا، وهو ما يعزز الأمن والاستقرار التي تعرفه بلادنا، تحت القيادة الرشيدة لجلالة الملك، ما يجبرنا على رفع سقف طموحاتنا عاليا لنكون في مستوى التطلعات.

وفي الختام، لا يفوتني سوى أن أنوه بمختلف الفاعلين في القطاع السياحي وأثمن الأدوار التي يلعبها، تماشيا مع المجهودات الحكومية، للصمود أمام تداعيات الأزمة الصحية والحفاظ على مناصب الشغل.

كما أهيب بمختلف المتدخلين لتعزيز انخراطهم في هذه الدينامية، اللي تيعرفها القطاع بعد الشروع في تنزيل الخارطة ديال الطريق الإستراتيجية 2023-2026 لإبراز مقومات المغرب كوجهة سياحية متميزة، مع الأخذ بعين الاعتبار توسيع قاعدة العرض السياحي الوطني واحتدام المنافسة على الصعيدين الإقليمي والدولي والعمل على ابتكار أساليب جديدة ناجعة في مجال التسويق والترويج والتواصل، لتحقيق الاستغلال الأمثل للمؤهلات السياحية اللي كتزخر بها بلادنا، ما من شأنه أن يساهم في إشعاع المملكة خارجيا وتكريس مظاهر الرخاء الاقتصادي والاجتماعي داخليا.

كما أدعو جميع الفاعلين العموميين والاقتصاديين للمزيد من التعبئة وتضافر الجهود لإنجاح هاذ الرؤية الاستراتيجية الطموحة، وأحث المؤسسات البنكية على تقديم المزيد من الدعم للاستثمارات السياحية لمواكبة مبادرات المستثمرين، المغاربة منهم والأجانب، في إنجاز مشاريعهم.

والسلام عليكم.

السيد الرئيس:

شكرا السيد رئيس الحكومة.

وننتقل إلى مداخلات الفرق والمجموعات البرلمانية والأعضاء غير المنتسبين، تعقيبا على جواب السيد رئيس الحكومة المحترم.

الكلمة لفريق التجمع الوطني للأحرار.

المستشار السيد كمال آيت ميك:

بسم الله الرحمن الرحيم

والصلاة والسلام على أشرف المرسلين.

السيد رئيس المجلس المحترم،

السيد رئيس الحكومة المحترم،

السيدات والسادة الوزراء المحترمون،

السيدات والسادة المستشارون المحترمون،

السيد رئيس الحكومة المحترم،

بداية، وقبل الخوض في تفاصيل موضوع هذه الجلسة الشهرية، اسمحوا لي أن أقف عند حدث مهم بصم المشهد السياسي قبيل افتتاح الدورة الربيعية الحالية، والتي سيشكل عرفا في تاريخ الأغلبية الحكومية لأنوه بنجاح اللقاء المتميز الذي جمع برلمانيي كل مكونات التحالف الحكومي ووزراء وفرق الأغلبية بمجلسي البرلمان بمعية أحزاب وطنية تدعم هذا التحالف بمنطق المساندة النقدية، هذا اللقاء الموسع الأول من نوعه يندرج في إطار التفاعل وترسيخ الانسجام والتواصل بين جل مكونات هذه الحكومة.

مغتنما هذه الفرصة لأنوه بالعمل الجبار الذي تقومون به رفقة فريقكم الحكومي في هاته الظروف الاستثنائية التي تعرفها بلادنا، في ظل محيط دولي وإقليمي مضطرب، حيث تمكنتم بالرغم من ثقل الأزمة وتراكمات الماضي

من مواصلة تنزيل الأوراش الكبرى وعلى رأسها ورش "الحماية الاجتماعية" الذي يتم أجرأته وفق الأجندة الزمنية المحددة له، تنفيذا للتعليمات السامية لصاحب الجلالة الملك محمد السادس حفظه الله، حيث استطاعت هذه الحكومة في غضون سنة ونصف من ولايتها توفير الموارد المالية اللازمة لتنفيذه، ماضية بشجاعة في تنزيل برنامجها الحكومي والتزاماتها التعاقدية مع المواطنات والمواطنين.

السيد رئيس الحكومة المحترم،

خصص مجلسنا الموقر هذه الجلسة لمناقشة موضوع سياسة الحكومة للنهوض بقطاع السياحة، موضوع يستأثر باهتمام الرأي العام الوطني نظرا للمكانة الهامة التي يحظى بها هذا القطاع الاستراتيجي في الاقتصاد الوطني، سواء من حيث مساهمته في الناتج الداخلي الخام أو في دعم التشغيل أو جلب العملة الصعبة.

مرة أخرى، نؤكد في فريقنا أن هذه الحكومة تتحمل مسؤولية تدبير الشأن العام في زمن صعب وسياق عالمي متقلب عرف موجة غلاء غير مسبوقة في الأسعار والمواد الأساسية، واجهتموها بشجاعة ومسؤولية وبالعمل الميداني المتواصل، دفاعا عن القدرة الشرائية للأسر المغربية لكي يبقى الخبز والكهرباء والماء والسكر والغاز في ثمنه الطبيعي بميزانية ناهزت كلفتها 60 مليار درهم.

قطاع السياحة حظي بدعم مماثل جراء تداعيات "كوفيد"، ما جعل هذا الأخير يعرف تحسنا مستمرا على المستوى الوطني خلال صيف سنة 2022، من حيث عدد السياح الوافدين أو عدد ليالي المبيت بمؤسسات الإيواء السياحي.

إنها حكومة تسارع الزمن من أجل تنزيل الأولويات وفق التوجيهات الملكية السامية لجلالة الملك واستجابة لطموحات وانتظارات المغاربة، مؤكدين لكم دعمنا القوي للعمل الذي تقومون به، معتبرين صمتكم فيه مواجهة تعبيرية حكيمة لكل المغالطات والادعاءات التي صاحبت ارتفاع الأسعار، حيث اشتغلتم في هذه المدة بنكران الذات وتابعتم بكل دقة كل التطورات، ما جعلكم تتفوقون في احتواء هذه الأزمة والحد من تداعياتها والتصدي لكل المؤامرات والدسائس.

وإذا كنا نؤمن إيمانا راسخا بالأدوار الفضلى التي يمنحها الدستور للمعارضة لكي تلعب دورها الرقابي بمقاربة موضوعية ووفق بدائل حقيقية لا تقتصر فقط على التشخيص، نؤكد أننا نتأسف لتدني مستوى دفوعاتها المعتمدة على أسلوب التشويش وشن حملات التضليل لتحقيق مكاسب سياسوية ضيقة، دائما تتحين الفرص للتبخيس واستغلال الأزمات والركوب على موجة غلاء الأسعار من أجل تصريف خطاب عدمي تضليلي للرأي العام، وصل حد الترويج للمغالطات عبر تصريف مواقف عاطفية غير منصفة، ولا تتوخى الدقة والموضوعية، مما يبين عجزها عن تقديم بدائل واقعية ملموسة قابلة للتنزيل لتطويق الأزمة.

في هذا الإطار، نشيد مرة أخرى بتدابير الدعم المتعددة التي قدمتها الحكومة لإنعاش القطاع السياحي والذي حقق نتائج مبهرة، أبرزها:

- اعتماد مخطط استعجالي بقيمة 2 مليار درهم في يناير 2022، مكن من توفير الدعم لمهنيي السياحة والمحافظة على مناصب الشغل، وخصوصا استفادة المقاولات السياحية من تأجيل أداء القروض؛

- تخصيص دعم لموظفي ومستخدمي قطاع السياحة يقدر بـ 600 مليون درهم؛

- مواصلة دعم مقاولات التنشيط السياحي من خلال تسريع تدابير التسويق والترويج للرفع من عدد السياح الوافدين على بلادنا.

السيد رئيس الحكومة المحترم،

لقد كان لكم شرف ترؤس حفل توقيع اتفاقية إطار للشراكة لتنزيل خارطة طريق إستراتيجية لقطاع السياحة للفترة 2023-2026 بغلاف مالي يصل إلى 6.1 مليار درهم، هدفكم في ذلك العمل على مواجهة الرهانات الكبرى والتحديات التي يعرفها هذا القطاع الحيوي الهام وخصوصا تعزيز الرأس المال البشري.

وإذا كنا نساند بقوة مسعى تحقيق هذه الأهداف وفق هذه الإستراتيجية، نؤكد أن استقطاب حوالي 17.5 مليون سائح وتحقيق 120 مليار درهم من المداخيل من العملة الصعبة وخلق 200.000 فرصة شغل جديدة مباشرة وغير مباشرة، ليس بالأمر المستحيل بل سنحققها إن شاء الله، لأن مقاربتكم لإشراك جميع القطاعات المعنية بتطوير قطاع السياحة تحت إشرافكم هي الضامنة لتحقيق هذه النتائج، وهذه مبادرة نعتبرها الأولى من نوعها في تاريخ الحكومات المغربية، أعادت تموقع السياحة كقطاع أساسي في الاقتصاد الوطني، جازمين في فريق التجمع الوطني للأحرار بأن قطاع السياحة يمثل رافعة أساسية للتنمية الاقتصادية والاجتماعية وهو ما سيعزز طموح المغرب ليكون في مصاف الدول الصاعدة التي تستطيع تنظيم تظاهرات دولية وعالمية ودينية وثقافية ورياضية وشبابية من قبيل كأس العالم 2030، وحوار الأديان والحضارات المزمع عقده في مراكش شهر يونيو المقبل.

وإذ نثمن ونقدر عاليا هذا المجهود الإرادي والاستثنائي بتجميع جهود الدولة لتحرير كل الطاقات والإمكانات الوطنية وتشجيع المبادرة الخاصة وجلب المزيد من الاستثمارات الأجنبية، نقترح عليكم الاشتغال على:

- مواصلة تشجيع دور السياحة الداخلية في تأمين النشاط السياحي الوطني، وكذا العمل على تطويرها عبر خلق منتوجات جديدة تستجيب لانتظارات المواطنات والمواطنين بأثمان مناسبة؛

- العناية بالسياحة الدينية عبر تعزيز بنيات الاستقبال، خاصة أن بلادنا أصبحت قبلة لطلبات العلم والمعرفة في أمور الدين والفقه تحت إشراف إمارة المؤمنين الضامن لاستمرارية هذا البلد العريق؛

- إجراء تقييمات موضوعية ودقيقة للاستثمارات المرتبطة بالبنيات التحتية السياحية السابقة قبل إطلاق البنيات التحتية الجديدة من أجل الوقوف على الاختلالات والنقائص التي شابتها؛

- تأهيل عدد من المطارات الصغيرة والمتوسطة وتوسيع قطاع النقل واللوجيستيك بما في ذلك الشبكة الطرقية؛

- السهر على تنويع المنتوج السياحي الشاطئي والطبيعي والثقافي لمواكبة متطلبات السياح، وكذلك استقطاب زبناء جدد، خاصة ما تزخر به بلادنا من مؤهلات سياحية استثنائية ومتنوعة؛

- مراعاة العدالة المجالية في توزيع الاستثمارات المرتبطة بالبنية التحتية السياحية لتحقيق التوازن المطلوب بين جهات وأقاليم المملكة وتقليص الفوارق الحاصلة من حيث الهشاشة ومؤشرات التنمية البشرية والتوجه نحو المناطق الجبلية والصحراوية.

السيد رئيس الحكومة المحترم،

وإذا كنا مقتنعون بأنكم واعون بهذه التحديات والرهانات، فإننا نجدد لكم في فريق التجمع الوطني للأحرار وبمعية كافة المكونات الأغلبية دعمنا المطلق في مختلف المبادرات التي تقومون بها بكل وطنية صادقة، النابعة من رغبتكم في تحقيق الأفضل لوطننا الحبيب بما يستجيب لتطلعات وانتظارات المواطنين والمواطنات وتحت القيادة الرشيدة لجلالة الملك محمد السادس نصره الله.

والسلام عليكم ورحمة الله تعالى وبركاته.

السيد الرئيس:

شكرا السيد المستشار.

الكلمة لفريق الأصالة والمعاصرة.

المستشار السيد مولاي مسعود أكناو:

السيد الرئيس المحترم،

السيد رئيس الحكومة المحترم،

السيدات والسادة الوزراء المحترمون،

السيدات والسادة المستشارون المحترمون،

بداية، يطيب لي نيابة عن فريق الأصالة والمعاصرة بمجلس المستشارين أن أتقدم لكم، السيد رئيس الحكومة والسيدات والسادة أعضاء الحكومة وكذلك السيدات والسادة المستشارين وعموم الشعب المغربي، بأسمى عبارات التهنئة والتبريك بمناسبة عيد الفطر السعيد، سائلا العلي القدير أن يعيده على أمير المؤمنين بالصحة والعافية وطول العمر وعلى كافة الشعب المغربي بمزيد من التقدم والازدهار.

كما نشكركم السيد رئيس الحكومة على جوابكم، والشكر موصول أيضا إلى مكتب مجلسنا الموقر على اختيار هذا الموضوع الهام الذي يدخل في صلب السياسات العمومية التي تخضع للمساءلة والتقييم، انسجاما مع روح الكتلة الدستورية.

ونظرا للوقت المخصص للفريق، أكتفي بتثمين ما جاء على لسان زميلنا في فريق التجمع الوطني للأحرار فيما يخص العمل الجبار الذي تقوم به الحكومة في هذه الظروف الصعبة العالمية.

السيد رئيس الحكومة المحترم،

إن فريق الأصالة والمعاصرة بمجلس المستشارين، وإذ يتفاعل إيجابا مع ما جاء في عرضكم حول السياسة السياحية الوطنية وبثمن الإجراءات الحكومية المستعجلة لدعم القطاع السياحي والإجراءات المتخذة فيما يخص قطاع السياحة، فإننا ننطلق في مقاربة الموضوع من ضرورة تفعيل التوجيهات الملكية السامية الواردة في خطاب صاحب الجلالة الملك محمد السادس نصره الله، بمناسبة عيد العرش المجيد بتاريخ 29 يوليوز 2020، ومن التزامات الحكومة الواردة في البرنامج الحكومي المتمثلة في الانتعاش الإرادي لقطاع السياحة.

السيد رئيس الحكومة المحترم،

نسجل إيجابية عودة انتعاش السياحة خلال 2022 باستقبال المغرب لـ 11 مليون سائح، وذلك بعد التخلص من القيود التي تم فرضها سابقا، كما نؤكد بهذه المناسبة على أهمية الانعكاس الإيجابي لتألق أسود الأطلس في كأس العالم قطر 2022 على القطاع السياحي خلال سنة 2022، حيث سُجل منذ انطلاق كأس العالم اهتماما غير مسبوق بالمغرب مع الإشادة في مختلف وسائل الإعلام الدولية.

السيد رئيس الحكومة المحترم،

إننا نسجل بالموازاة مع ذلك أهمية الإجراءات التي قامت بها الحكومة من قبيل:

- أولا، المقاربة التشاركية للحكومة في تدبير الخروج من أزمة القطاع السياحي، وتوفق الحكومة في فتح نقاشات مع الفاعلين السياحيين من أجل تسجيل رغبة جميع المتدخلين للإقلاع بالقطاع السياحي؛

- ثانيا، التعبئة الحكومية غير المسبوقة من أجل اعتماد خارطة طريق جديدة في قطاعات السياحة، تراهن على تطوير القطاع وإعادة الاعتبار إليه؛

- ثالثا، رصد اعتمادات مالية تقدر بـ 6.1 مليار درهم لتنفيذ السياحة الوطنية.

وهي التزامات سياسية ومالية وإدارية من شأنها أن تعطي دفعة قوية وسط العاملين من أجل تطوير القطاع وتحسين مختلف الخدمات، خاصة وبلدنا المغرب الحبيب يملك جميع المقومات السياحية التي تمكنه من الانفتاح على أسواق جديدة، بالإضافة إلى الأسواق التقليدية.

إننا في فريق الأصالة والمعاصرة بمجلس المستشارين، وإذ نثمن عاليا المجهود الحكومي في دعم هذا القطاع الاقتصادي الحيوي، فإننا ومن منطلق مسؤوليتنا الدستورية داخل مجلس المستشارين، نتقدم لكم بمجموعة من

المقترحات لتجويد الأداء الحكومي وفعالية الاستجابة لانتظارات الفاعلين في القطاع، عبر:

- أولا، التسويق والترويج الرقمي لوجهة المغرب للوصول إلى أكبر عدد من السياح في مختلق بقاع العالم؛

- ثانيا، الحفاظ على النفس التشاوري والتشاركي خلال تنفيذ السياسة السياحية الوطنية لمواصلة التشاور مع المهنيين والفاعلين الاجتماعيين والاقتصاديين؛

- ثالثا، تعزيز حضور جودة لتكون عنصرا مكونا لبنية المنتوج وليست قيمة تضاف إليه؛

- رابعا، العمل على تشجيع الاستثمار في مختلف المقومات السياحية التي يزخر بها المغرب، من خلال النقط التالية:

1- السياحة الثقافية والدينية والجبلية: نظرا لما تعرفه المناطق النائية المغربية من ثقافات مختلفة ومتعددة، على سبيل المثال جهة درعة- تافيلالت، أحواض مراكش، المغرب الشرقي، جهة سوس ماسة، وبداخل الجهة مثلا تارودانت، تيبوت، طاطا، محور أكادير تافراوت، مرورا بإداو كنضيف الذي كان يعرف رواجا سياحيا كبيرا، حيث تزخر المنطقة بمناظر طبيعية خلابة، كما يتواجد بها عدة مخازن "إبودات" لا يقل عمرها عن 800 سنة، من جهة ومدينة تزنيت، مدينة الفضة، والمنتزه الوطني لماسة الذي لازال غير مستغل لحدود الساعة من جهة أخرى، الطريق الأخرى لأكادير تافراوت؛

2- تسهيل الحصول على رخص استغلال المآوي السياحية نظرا للصعوبات التي يعاني منها المستثمرون للحصول على هذه الرخص، وتعزيز الرقابة لمواجهة التهرب وتعزيز مهنية الجماعات المحلية؛

3- تشجيع الاستثمار للزيادة في عدد الأسرة؛

4- تشجيع الشباب بالمناطق الجبلية والقروية والنائية على الاستثمار، وذلك بالرفع من مبلغ قرض "انطلاقة"، لأنه غير كافي، والرفع كذلك أو التمديد في آجال التسديد، مع العمل على إشراك "صندوق محمد السادس للاستثمار" في دعم شباب هذه المناطق، خصوصا في ظل تعاقب سنوات الجفاف وتراجع الفلاحة المعيشية، مما يتعين معه الاهتمام بالسياحة في هذه المناطق، على غرار البرامج المسطرة في العديد من القطاعات، كالصناعة مثلا؛

5- تعزيز البنية التحتية بالعالم القروي من أجل خلق فرص مواتية للاستثمار بهذه المناطق للحد من الهجرة؛

6- الزيادة في الميزانية المخصصة لوزارة الثقافة من أجل دعم ترميم المآثر السياحية التاريخية لجلب المزيد من السياح؛

7- تعزيز التكوين في المجال السياحي وإعطاء الأولوية لأبناء المناطق القروية والنائية وتعزيز مراقبة المهنيين السياحيين المرتبطين بالقطاع السياحي، كأرباب سيارات الأجرة والمطاعم والمرشدين وغيرهم، لمحاربة تجاوزات البعض منهم، وهي تجاوزات تؤثر على صورة المغرب وضعف نسبة عودة السياح؛

8- العمل على إعطاء أهمية قصوى للسياحة الداخلية، لأنها هي القاطرة التي تقود السياحة الوطنية، كما تعتبر إجابة صريحة للأزمات التي تعرفها السياحة الدورية، خاصة وأن السياح الداخليين يمثلون 33% من السياح الوافدين، استنادا للأرقام الصادرة عن وزارة الاقتصاد والمالية؛

9- مساعدة المرشدين السياحيين المزاولين بدون رخصة وتمكينهم من الرخص لضمان سلامة السياح وتفادي العشوائية في القطاع؛

10- بالموازاة مع ذلك، يتعين تجاوز المشاكل التي يعرفها النقل الجوي، خاصة الخطوط الملكية المغربية التي نفتخر بها كمؤسسة وطنية من خلال مراجعة الأثمنة والزيادة في الرحلات الوطنية والدولية، وعلى سبيل المثال: لقد انتقلنا من عدد الرحلات اليومية من أكادير إلى الدار البيضاء من عشرة رحلات يوميا إلى رحلتين، وهو ما ساهم في تراجع وضع السياحة بالمدينة، إلى جانب ذلك هناك مشكل طول إجراءات الاستقبال في المطارات، فمثلا يقطع السائح ثلاث ساعات في الرحلة ويحتاج لنفس الوقت للقيام بالإجراءات الضرورية، وهذا أمر غير مشجع للسياحة؛

11- فتح مندوبيات للسياحة في بعض المناطق كإقليم تازة مثلا، من أجل تثمين المقومات السياحية للمناطق.

كل هذه الإجراءات، السيد رئيس الحكومة المحترم، ستساهم بشكل واضح في تنمية المناطق القروية والجبلية والحد من الهجرة القروية التي تخلف العديد من المشاكل الاقتصادية والاجتماعية.

وفي الأخير، نطلب منكم، السيد رئيس الحكومة المحترم، العمل على وضع خارطة الطريق، خاصة بالصناعة التقليدية على غرار الخارطة المتعلقة بالسياحة، وذلك لارتباطها الوثيق، حتى تتمكن هذه الأخيرة من مساهمة أكثر فعالية في الاقتصاد الوطني، خاصة وأن هذا القطاع يساهم في تشغيل يد عاملة مهمة.

والسلام عليكم ورحمة الله.

السيد الرئيس:

شكرا السيد المستشار المحترم.

الكلمة للفريق الاستقلالي للوحدة والتعادلية.

المستشار السيد محمد صبحي:

بسم الله الرحمن الرحيم

والصلاة والسلام على أشرف المرسلين.

السيد الرئيس،

السيد رئيس الحكومة،

السيدة والسادة الوزراء،

السيدات والسادة أعضاء مجلس المستشارين،

أتشرف بتناول الكلمة باسم الفريق الاستقلالي ومن خلاله حزب الاستقلال، لمناقشة موضوع "السياسة السياحية الوطنية" الموسومة بإرادة

ملكية سامية قوية، وبرغبة حكومية جادة وصادقة وتطلع برلماني وشعبي لتعزيز مساهمة القطاع في الاقتصاد الوطني من حيث الناتج الداخلي وفرص الشغل والعملة الصعبة.

السيدات والسادة،

إن أعضاء الفريق الاستقلالي للوحدة والتعادلية بمجلس المستشارين حريصون أشد ما يكون الحرص على الاسهام في تعزيز الدينامية التي تعرفها السياحة ببلادنا، ليس فقط بالنظر إلى كوننا أحد أعمدة العمل الحكومي والأغلبية البرلمانية، ولكن أيضا لأن اللحظة تحتاج من بلادنا مواجهة كل التحديات والإرادات التي يعرفها وسيعرفها هذا القطاع الاستراتيجي.

والأكيد، السيد رئيس الحكومة، أن ما تفضلتم بعرضه من معطيات بخصوص السياحة الوطنية ليبعث على التفاؤل ويجب علينا الإشادة بالجهود المبذولة لتطوير السياحة وتسريع تعافي القطاع حتى نعزز موقع بلادنا كأول وجهة سياحية في إفريقيا.

السيد رئيس الحكومة،

إن الفعالية المشهود بها للحكومة في قطاع السياحة دليل آخر على أن الحكومة حريصة على التنزيل الأمثل للبرنامج الحكومي وعلى إيجاد الحلول المبدعة لتجاوز مختلف الأزمات التي أنجزتها السياقات الدقيقة التي مرت منها البلاد، ونتذكر جميعا اللحظات الصعبة للقطاع في زمن الجائحة ومختلف الأنشطة السياحية المرتبطة به.

لقد عشنا أزمة غير مسبوقة لم نشهد لها مثيل في تاريخ قطاع السياحة، ومع ذلك نعتبر أن فترة الجائحة تظل حافلة بالدروس والعبر كونها أماطت اللثام عن الإكراهات البنيوية التي تكبح القفزة التنموية المنشودة في السياحة، بل إنها قطعت الشك باليقين عن حقيقة اقتصادية واضحة وهي أنه ليس هناك أي قطاع اقتصادي يمكنه أن يعوض السياحة.

السيدات والسادة،

إن الدينامية الكبيرة التي يشهدها قطاع السياحة بفضل المجهودات الحكومية المبذولة، ناهيك عن التأثيرات الإيجابية للأحداث الرياضية الدولية، لاسيما الإنجاز المونديالي للمنتخب الوطني في كأس العالم واستضافة ملاعب طنجة والرباط لمنافسة "مونديالیتو" الأخير، تحتاج منا العمل، كل العمل على الاستثمار الأمثل للإمكانيات الطبيعية والتاريخية والثقافية التي تعرفها بلادنا.

لذلك، نعتبر أن إطلاق خارطة الطريق الإستراتيجية لقطاع السياحة 2023-2026، وتوفيق اتفاقية إطار الشراكة والرفع من الغلاف الإجمالي الذي خصصته الحكومة للقطاع السياحي في أقل من سنة إلى 8 مليار درهم، هو مؤشر حقيقي على أنه اليوم أمام جيل جديد من البرامج السياحي التي ستغير بإذن الله معالم وجه السياحة ببلادنا، إستراتيجية ستحدث بإذن الله القطائع المرجوة لتصحيح الاختلالات البنيوية للقطاع السياحي وإعداد مختلف التحديات المطروحة، لكن ببلوغ مختلف الأهداف الإستراتيجية، السيد رئيس الحكومة، 17.5 مليون سائح و200 ألف فرصة شغل و120 مليار درهم من عائدات العملة الصعبة، يستوجب رفع التحديات التي يعرفها القطاع والتي لم يسعفنا الحيز الزمني للإحاطة بكل تفاصيلها، لذلك سأختصر الكلام حول بعضها.

أولى هذه التحديات يرتبط بالتدبير الاستراتيجي لعملية الاسترجاع والانفتاح على أسواق جديدة، الحمد لله كنسجلو معدلات استرجاع مهمة مثل اسبانيا 136%، المملكة المتحدة 125% ثم الوافدون من إيطاليا 103%، ألمانيا بـ 60%، هذه الأرقام وإن كانت تعكس توجها إيجابيا للقطاع ومجهودا مقدرا للحكومة، لكنها بالمقابل تبرز التباين الحاصل بين أسواق تصدير السياح، إذ أن أسواقا سياحية مهمة عرفت تراجعا أبرزها ألمانيا التي طالها الانخفاض بقرابة النصف بالرغم من العلاقة الجيدة والاستراتيجية التي تجمع بلدينا، وفي مقابل ضعف الانفتاح على أسواق جديدة على المستوى العربي، الإفريقي والآسيوي والأوروبي؛

ثانيا، تحفيز النقل السياحي ومضاعفة الجهود لإنقاذ المقاولات المهددة بالإفلاس ومنح عروض تحفيزية لتجديد الأسطول الذي تناقص بشكل كبير بسبب الجائحة، إذ تشير بعض الإحصائيات إلى أن بلادنا لا تتوفر إلا على أقل من نصف الأسطول اللازم للوصول إلى سقف 17 مليون زائر؛

ثالثا، التحفيز البنكي للمستثمرين في القطاع السياحي من خلال منح قروض محفزة لسير المؤسسات السياحية الخاصة بضمانة الدولة، مع ضرورة تدعيم البنوك بصيغ مالية أو ضريبية، وهو ما يتطلب تدخلا مباشرا من طرفكم السيد رئيس الحكومة.

رابعا، تشجيع السياحة الداخلية والتي أثبتت قدرتها على الصمود في زمن الجائحة، لكن السؤال المطروح هو هل تشجع أسعار السياحة الداخلية المغاربة للإقبال على السوق الداخلي؟

الملاحظ مع كامل الأسف أن العروض السياحية الداخلية تتجه شيئا فشيئا لتصبح عصية الولوج على الطبقة الوسطى والبسيطة التي أضحت تبحث عن العروض التفضيلية في أوروبا وإفريقيا، وفي ظل محدودية المشاريع والمحطات السياحية الداخلية التي تتلاءم مع الإمكانيات المالية للمغاربة وعاداتهم الاستهلاكية في انتظار تفعيل شيكات العطل.

هناك نقاط أخرى، ولكن ونظرا لضيق الحيز الزمني المخصص، ومن أجل الختم نؤكد لكم، السيد رئيس الحكومة، أننا على يقين أن الحكومة تمكنت من تنزيل العديد من الأوراش التنموية والبرامج والمشاريع الطموحة في مختلف المجالات قادرة على رفع مختلف التحديات التي يعرفها القطاع وتحويلها إلى فرص للتنمية والتطور.

وفقكم الله والسلام عليكم ورحمة الله تعالى وبركاته.

السيد الرئيس:

شكرا السيد المستشار.

أعطي الكلمة للفريق الحركي.

المستشار السيد عبد الرحمان الدريسي:

السلام عليكم ورحمة الله وبركاته.

السيد الرئيس،

السيد رئيس الحكومة،

أخواتي الوزيرات، إخواني الوزراء،

إخواني المستشارين، أخواتي المستشارات،

في البداية، بالمنطوق الدستوري فالسيد الرئيس الحكومة هو رئيس للأغلبية والمعارضة، وبالتالي وبالاحترام الكبير للسيد رئيس الحكومة ما يمكنلناش ندخلو فهاذ المزايدات واحنا كلنا كنشتغلو أننا نوصلو الكلمة ديال المواطنين.

السيد الرئيس،

هذا القطاع هو قطاع كبير جدا، وأنتوما السيد رئيس الحكومة كاين واحد الاشتغال اللي هو مهم وما يمكنش لشي واحد يتزايد فهاذ الاشتغال اللي كان.

737 مؤسسة اللي استفادت، ماشي سهلة، الشغيلة اللي استفادت ماشي سهلة، واحد المجموعة ديال التدخلات اللي تدخلت الحكومة واللي أنقذت ما يمكن إنقاذه.

ولكن في تجويد ما يمكن تجويده، السيد الرئيس، لأن المغرب هو منطقة اللي تفتخر بمجموعة ديال المعطيات اللي هي مناطق سياحية كبيرة جدا، ما يمكنلناش أننا نهضرو غير على هاذ الشي اللي عندنا، ربما الخارطة ديال الطريق اللي جيتو بها السيد رئيس الحكومة مهمة جدا.

كنا كنتمناو أن هاذ الخارطة الطريق، أنكم السيد رئيس الحكومة وأنتوما رجل ديال التوافقات ورجل ديال إشراك الجميع، ما بغيناش تكون غير في الحكومة بعضياتها ولكن كان رؤساء الجهات يكونو حاضرين، لأن هوما معنيين أولا كذلك بهاذ الخارطة، كما كتعرفو كانو (des assises) كيتدارو دائما ديال هاذ السياحة واللي كيجاوب ربما في ورزازات، راكم حضرتو، السيد الرئيس، في 2005 واللي أشرف عليها سيدنا، الله ينصرو، واللي أعطت واحد الحوار كبير جدا، وأعطت واحد المجموعة وكذلك حتى الناس اللي كيشتغلو فهاذ القطاع تمكنو باش أنهم يجاوبو على التساؤلات اللي عندهم أو لا يناقشو التساؤلات ديالهم.

السيد الرئيس،

أنتوما كتعرفو اليوم بأن كنهضرو على واحد 10.000 ديال ليالي المبيت أو لا ديال الغرف، ولكن كاين تشخيص اللي عادي 40.000 ديال الغرف اللي تقريبا، الفنادق اللي تسدات واللي التشخيص ديالها راه عند السيدة الوزيرة وكذلك عندكم واللي خدمو عليها السلطات، بغينا كذلك أن هاذ التشخيص والوضعية ديال الفنادق اللي كاينة حاليا فهي وضعية اللي لابد تاخذ بعين الاعتبار وربما اتخذات فهاذ خارطة الطريق، ولكن ما بايناش.

كاين مسألة أخرى، خارطة الطريق ربما توجهت لواحد المناطق محددة، واسمح لي السيد الرئيس أنه ملي تنشوفو خارطة الطريق تتعطي واحد 60.000 لأكادير و40.000 غرف لمراكش في حين أنه مناطق.. هنا كنهضرو دائما وأنتوما، السيد الرئيس، هضرتو معنا والله يجازيكم بخير كنقولو بأن كاين مناطق اللي تضررت بزاف.

الجنوب الشرقي هي منطقة ديال السياحة، وأنتوما عارفين المنطقة ديال ورزازات عاشت واحد المشاكل كبيرة ومازال كنعيشها، والوجهة حاليا ربما راه احنا غادية تندثر إذا بقينا بهاذ الطريقة غاديين.

كنطلبو من السيد الرئيس واحنا كنعرفو إذا أعطيتنا الكلمة راه احنا كنتسناو أن المجيء ديالكم أننا نحلو هاذ الإشكالات هاذو.

كاين واحد المسائل اللي هي مهمة، هو أن الأبناك كذلك ما مشاتش فهاذ الاتجاه، السيد رئيس الحكومة، رغم أنكم كتقولو بأن الأبناك مازال عندنا إشكالات، مجموعة ديال المقاولات ديال النقل السياحي ولا (les locations de voitures) كلهم راهم كيعيشو إشكاليات كبيرة، أكثر من هذاك اللي عندو السيزي، ما بغيناش هاذ الناس هاذو فهاذ الوقيتة فين كاين إقلاع كبير، أننا نشوفو شركات كتسد.

كذلك المسألة ديال 17 مليون اللي كنهضرو عليها، ربما على هاذ الشي الاسترجاع ديال.. احنا مازال ما استرجعناش واحد الأسواق تقليدية ديالنا، بغينا أن الوزارة تخدم على هاذ الأسواق التقليدية ديال هاذ..

كاين إشكالية ديال النقل، ما يمكنش نديرو النقل بدون ما يكون استثمار، وبالتالي خص يكون توازن ما بين النقل الجوي اللي كنطالبو به وما بين الاستثمار فالمناطق كلها، وبالخصوص على جميع المناطق ديال المغرب، وأنا دائما أسطر على هاذ المسالة هاذي، لأنه ما يمكنش نشوفو (les TGV[1]) ونشوفو كلشي فهاذ المناطق، في حين من الأطلس لذيك الجهة كنشوفو حاجات أخرين، خايدة الوقت ديالها بشوية بشوية، ما كنتمناوش يكون فالوقيتة ديالكم السيد الرئيس.

بغينا نردو الاعتبار لهاذ المناطق اللي هي هشة واللي كتعيش مشاكل كبيرة جدا.

هاذ 11 مليون اللي كيهضرو عليها، الإخوان والأخوات والسيدة الوزيرة، بغينا أننا نحلو (le pourcentage) ديالها، شحال من مغاربة الخارج اللي نقدو السياحة ف 2022، بغينا نعطيوهم الحق ديالهم، لأنهم تسدات عليهم

[1] **T**rain à **G**rande **V**itesse.

ودارت عليهم "كوفيد"، عامين ولا ثلاث سنين، جاو بواحد الكثرة هي اللي اعطات هاذ الإنتعاشة، وبالتالي هاذ الإنتعاشة، وهاذ الناس اللي تايقين فالبلاد دیالهم واللي كنشكرهم، ولا كذلك السياحة الداخلية خص يكون تصور حقيقي باش ما يمكنليناش فوق ما وقعات شي حاجة، يا إما حرب، يا إما هذا.. إلا وهاذ الناس يستثمرو فهاذ القطاع إلا كيعيشو إشكاليات كبيرة.

كنتمنى أننا ما نطيحوش فهاذ الأخطاء هاذو، لأن هذا هو مربط الفرس، وهذا هو اللي خصنا نجاوبو عليه.

وبالتالي السيد الرئيس، هاذ (les pourcentages) ما بغيتش ندخل فهاذ (les pourcentages) لأن المسائل دیالها مفهوم، وأن كاين واحد الاشتغال، ولكن بغينا السيدة الوزيرة تهبط لعندنا وتصنط للجميع، دير لقاءات جهوية وبالخصوص فالمناطق اللي عايشة هاذ الإشكاليات، أما احنا ما عندنا لا فلاحة، لا صيد بحري، السيد الوزير، أنا كنهضر على المنطقة ديال الجنوب الشرقي، راه ما عندنا غير الله وهاذ الشي ديال السياحة والسينما، حتى السينما فيها واحد (la concurrence) ما بغيناهش تكون، وأنتوما راكم عارفين بلا ما ندخل فهاذ التفاصيل، السيد الرئيس.

المسألة الأخرى، السيد الرئيس، هو القضية ديال النقل الجوي الداخلي، مع الإخوان ديال الخطوط الملكية الجوية، كاين إشكال كبير، كنا فواحد العدد ديال النقل دبا حاليا رجعنا اللور، وبالتالي راه إذا ما كانش حتى هذا ما تحلش راه من بين المعضلات الكبيرة ديال هاذ المناطق اللي هي بعيدة، إلى ما كايناش الطريق، وما كاينش (train)، وما كاينش الباطو، باش غادي يجيو هاذ الناس لهاذ المناطق؟

تنتمناو أنكم تاخذو بعين الاعتبار هاذ المناطق اللي بعيدة، على أساس أن هاذ النقل الجوي، على الأقل هاذ المناطق اللي بعيدة يكون عندهم تفضيل فهاذ المسألة هاذي.

مسألة مهمة، السيد الرئيس، السينما مرتبطة بالسياحة فعدد الأيام اللي كيدوزو فالفنادق، وبالتالي راه إلى يومنا هذا ما كاينش تصور عندنا ديال السينما الخارجية، وعندنا (par exemple) عندنا اليوم (Gladiator) فورزازات، واللي غادي يشتغل تقريبا واحد خمس شهور واللي غادي يجاوب على واحد الإشكاليات كبيرة، غادي يهنيكم من هاذوك الشباب اللي بغيتو تعطيوهم الفلوس، ولكن خصكم تشدو باليدين دیالهم، كاين بعض الإشكالات كيعيشوهم، خصكم، السيد الوزير، السيد الرئيس، تقولو للإخوان باش يشدو باليدين ديال هاذ الناس اللي جايبين عملة كبيرة ماشي صغيرة.

وبالتالي حتى فالحوار ما كيلقاوش مع من يتحاورو، لولا أننا تدخلنا بواحد المجموعة ديال الناس، وكنشكر السلطات اللي تدخلات بواحد الشكل لو أن (Gladiator) حتى هو مشى كيفما مشاو أفلام قبل منها، وهاذ المناطق راه ما كتعيش إلا بهاذ الشي.

كاين هاذ الشي ديال (les rallyes, marathon des sables) ما كاينش اللي جابليه الخبار، بزاف ديال الإشكاليات..

<u>السيد الرئيس:</u>

شكرا السيد الرئيس.

الكلمة للفريق الاشتراكي.

<u>المستشار السيد يوسف أيذي:</u>

شكرا السيد الرئيس.

السيد رئيس الحكومة المحترم،

السيدات والسادة الوزراء المحترمون،

السيدات والسادة المستشارون المحترمون،

بداية، نؤكد في الفريق الاشتراكي أننا تعلمنا في مدرسة الاتحاد أن الهجوم على من لا يقاسمك نفس وجهة النظر ليس من الأخلاق الديمقراطية في شيء، وأن الصوت المرتفع دليل على ضعف الحجة، ولذلك لن يجرنا أحد للخروج على الأدوار المرصودة لهذه المؤسسة الدستورية ولن يستفزنا أحد للسقوط في مستنقع التضارب والتنابز.

السيد رئيس الحكومة المحترم،

استمعنا إلى جوابكم بكل إمعان، ونعتبر أنه من الإنصاف في تشخيص الوضع العام للسياحة الوطنية أن نقف على بعض المعطيات التي تؤشر على خلل ما، صحيح أنه السياحة الوطنية عندها عدد ديال نقط القوة، منها الأمن والاستقرار الذي تنعم به بلادنا بقيادة جلالة الملك نصره الله، منها التنوع الطبيعي والثقافي وغنى الرأسمال اللامادي، لكن نسجل، مع كامل الأسف، بعض النقط ديال الضعف، أساسا محدودية النتائج المحققة في "رؤية 2020"، ذلك أنه من أصل 150 مليار التي كان من المفروض تعبئتها كاستثمار في القطاع السياحي، الرقم المحقق يقل عن 50%.

نفس الشيء بالنسبة لعدد الأسرة التي كان من المتوقع إحداثها والمحددة في 58.000 سرير، لم تحقق الحكومة سوى 1576 بنسبة إنجاز تصل إلى 2.7% وهي نسب، يعني، ضئيلة وضئيلة جدا.

السيد رئيس الحكومة،

واقع السياحة اليوم يؤشر على اختلالات بنيوية، عندما نقرأ الأرقام الإحصائية المرتبطة بالنشاط السياحي ببلادنا، نجد أن 60% من النشاط السياحي يتركز في مدينتين، اللي هما مراكش وأكادير، فين هي فاس؟ فين هي الرباط؟ فين هي طنجة؟ فين هوما السواحل ديال الشمال؟ فين هي منطقة الواحات؟

أيضا، 52% من السياح الوافدين على المغرب هم من دولتين، إسبانيا وفرنسا، الشيء اللي تيأشر على ضعف كبير في التسويق للمغرب كوجهة سياحية في عدد من الدول.

السيد الرئيس،

وأنتم تتحدثون على خارطة الطريق الهادفة إلى تطوير القطاع السياحي

ببلادنا، تحدثتو على السياحة الجبلية والسياحة الإيكولوجية، وهذا، يعني، موضوع مهم بالنسبة لنا في الفريق الاشتراكي، ونعتبر أنه إعطاء الأولوية للسياحة الجبلية والسياحة الإيكولوجية يمر لزوما بمستويين أساسيين:

- المستوى الأول هو دعم البنيات التحتية: عدد من المدن السياحية اللي كتمتع يعني بإمكانيات ضخمة على المستوى الثقافي، على المستوى الطبيعي ما فيهاش بنية تحتية، ما فيهاش طرقان ديال الولوج، ما فيهاش إرشاد سياحي؛

- ثم في الجانب ديال الحكامة: لابد من تعزيز الدور ديال الوزارة المكلفة بالالتقائية، لأنه إلى كاين شي مجال اللي غتكون فيه هاذ التنسيق ما بين القطاعات الحكومية والالتقائية هو المجال السياحي، نظرا لتعدد المتدخلين فيه.

أيضا، السيد رئيس الحكومة، ونحن نتحدث على السياحة الجبلية، كاين عدد ديال المدن المغربية اللي تحظى بإشعاع دولي في هذا المجال، نعطي المثال ديال إقليم شفشاون اللي المدينة ديال شفشاون صنفت كسابع أجمل مدينة في العالم، ويتوفر الإقليم على منتزهين وطنيين، المنتزه ديال بوهاشم والمنتزه ديال تلاسمطان، لكن على المستوى البنى التحتية شبه منعدمة، لا فيما يخص الفنادق المصنفة، لا فيما يخص الطرق المعبدة، لا فيما يخص الآليات ديال الولوج والمواكبة والإرشاد السياحي، الشيء اللي تيطرح عدد من الأسئلة حول الإرادة الحكومية لإنجاح هذا الورش.

طبعا، احنا نستوعب التراكم الحاصل فهاذ المجال وتأخر عدد من المشاريع، وأيضا الانعكاس السلبي لجائحة كورونا اللي يمكن عثر بشكل من الأشكال عدد من المشاريع لكن لابد من تدارك هذا الأمر.

ختاما، السيد رئيس الحكومة، تحدثتم على الأهمية ديال السياحة الداخلية وتطوير السياحة الداخلية يمر لزوما بدعم القدرة الشرائية للمواطن المغربي، وهي مناسبة ونحن على مشارف العيد الأممي لفاتح ماي أن نجدد المطالبة بالرفع من الأجور ديال كافة العمال، دعما للطلب الداخلي وللقطاعات الاقتصادية الوطنية وفي مقدمتها القطاع السياحي.

شكرا السيد الرئيس.

السيد الرئيس:

شكرا السيد الرئيس.

والكلمة لفريق الاتحاد العام للشغالين بالمغرب.

المستشار السيد عبد اللطيف مستقيم:

السيد الرئيس المحترم،

السيد رئيس الحكومة المحترم،

السادة الوزراء،

السيدات والسادة المستشارون المحترمون،

يشرفني أن أتناول الكلمة باسم فريق الاتحاد العام للشغالين بالمغرب بمجلس المستشارين في هذه الجلسة الشهرية المخصصة لتقديم أجوبة السيد رئيس الحكومة على الأسئلة المتعلقة بالسياسة العامة والمخصصة لموضوع على درجة كبيرة من الأهمية وهو "السياسة السياحية الوطنية".

السيد الرئيس،

يخلد العالم بعد أيام قليلة العيد العالمي للعمال، ولا يسعنا بهذه المناسبة إلا أن نوجه تحية النضال والصمود للطبقة الشغيلة المغربية بمختلف مكوناتها، مجددين العهد لها ومعها وإلى جانبها على أن نظل أوفياء لثقتها التي منحتها للاتحاد العام للشغالين بالمغرب من خلال التعبير الصادق والأمين عن انتظاراتها وآمالها وطموحها في العدالة والكرامة والعيش الكريم.

وعطفا على ذلك، فإننا إذ نثمن كل الإجراءات التي اتخذتها الحكومة من أجل إنعاش القطاع السياحي الذي وجدته إثر تعيينها يئن من تداعيات جائحة كورونا، والذي تمكن بفضل تلك الإجراءات من الخروج من مرحلة الركود التي كان يعيش فيها، فإننا نعتبر أن صون الحريات النقابية بالفنادق والمؤسسات السياحية يتعين أن يشكل محورا مركزيا في السياسة السياحية الوطنية، وأن يتم ربط جميع أشكال الدعم الذي تقدمه الدولة لتلك المؤسسات بمدى احترامهم للحريات النقابية.

ونستحضر هنا العديد من الحالات التي مازالت عالقة لعمال جرى طردهم والتعسف على حقوقهم، لا لسبب إلا أنهم طالبوا بحقوقهم التي يكفلها لهم الدستور والقانون.

ولأن المناسبة شرط، اسمحوا لنا، رئيس الحكومة، أن نطرح نماذج، نعم بعض النماذج للمضايقات وأوجه الحيف التي يتعرض لها العمال في العديد من الوحدات الفندقية، مثلا شركة "وادي الصحراء"، فندق (l'Agador) بأكادير، عمال فندق "الريف" بالناظور، حرمان عمال ومستخدمي الفضاءات الترفيهية بالفنادق من الدعم الذي قدم، وذلك على الرغم من المجهودات المقدرة التي تبذلها وزارة السياحة، وهو الأمر الذي يستدعي تعديل العديد من المقتضيات المجحفة الواردة في مدونة الشغل.

من جانب آخر، فإننا نعتبر أنه من الضروري وضع حد للعمل بنظام المداولة في التشغيل بالوحدات الفندقية، لأنه فشل في تجويد الخدمات الفندقية، كما أنه يضعف العمل النقابي.

السيد الرئيس،

تشكل السياحة أحد الدعامات القوية للاقتصاد الوطني، كما تؤكد ذلك الأرقام ذات الصلة بالسياحة وفي مقدمتها مساهمتها في الناتج الداخلي الإجمالي التي تبلغ 7% والعائدات التي تجلبها من العملة الصعبة، التي تبلغ 79 مليار درهم، وفق ما تضمنه عرض السيدة الوزيرة أثناء عرضها للميزانية الفرعية للوزارة، نونبر الماضي.

لذلك، فإن تعافي القطاع السياحي والنتائج المهمة التي حققها القطاع خلال سنة 2022 يؤكد نجاعة وأهمية الإجراءات والتدابير التي تم اتخاذها.

وفي هذا الإطار، نثمن مضامين الاتفاقية الإطار لشراكة لتنزيل خارطة

الطريق الإستراتيجية لقطاع السياحة بميزانية تصل إلى 6.1 مليار خلال الفترة 2023-2026.

ونؤكد في هذا الإطار أن التطور التنموي والديمقراطي وفرادة التجربة المغربية في المنطقة إلى جانب الإرث الحضاري والثقافي للدولة المغربية، كلها دعامة صلبة للسياسة السياحية الوطنية، يتعين استثمارها من أجل تعزيز العرض السياحي الوطني لبلادنا، والتي تنعم، ولله الحمد، بالأمن والأمان.

السيد الرئيس،

هل يمكن أن نتحدث عن السياسة السياحية الوطنية دون استحضار الإكراهات التي مازالت تحد من تطور السياحة الداخلية؟

طبعا لا، بل إن أحد عناصر ومعايير التقييم التي يتعين وضعها لنجاح هذه السياسة هو مدى قدرتها على تطوير السياحة الداخلية والنهوض بها.

إن ما يشتكي منه المواطنون والمواطنات ويحول دون أن يستمتعوا بجمالية بلادهم، هو ارتفاع الأسعار بشكل غير معقول في العديد من الخدمات المقدمة، لاسيما في فترات الذروة.

لذلك، ندعو الحكومة، خصوصا أننا مقبلون على فصل الصيف، حيث ستلتهب أسعار الخدمات السياحية، إلى إعمال كافة آليات المراقبة لحماية المستهلك، الذي أصبح في العديد من المجالات ضحية للمضاربات وللجشع.

السيد الرئيس،

ندعو كذلك وفي إطار العدالة المجالية إلى..

شكرا.

السيد الرئيس:

شكرا السيد الرئيس، شكرا، انتهى الوقت.

الكلمة لفريق الاتحاد العام لمقاولات المغرب.

المستشار السيد محمد يوسف العلوي:

بسم الله الرحمن الرحيم

والصلاة والسلام على أشرف المرسلين.

السيد الرئيس المحترم،

السيد رئيس الحكومة المحترم،

السيدات والسادة الوزراء المحترمون،

السيدات والسادة المستشارون المحترمون،

في البداية، أغتنم هذه الفرصة لأهنئكم جميعا بمناسبة عيد الفطر السعيد، راجيا من الله سبحانه وتعالى أن يَتَقَبَّلَ مِنَّا ومِنْكُم صالح الأعمال.

يُشَرِّفُني أن أَتدخل في هَذه الجَلسة باسم الاتحاد العام لمقاولات المغرب، حَول مَوضوع يَحْظَى بأهمية كبيرة باعتباره أَحد مُحركات التَّنمية الاقتصادية والاجتماعية والثَّقافية بِبلادِنا، التي تتميز عبر تاريخها بنهجها لسياسة التسامح والانفتاح والكرم.

السيد رئيس الحكومة،

في سِيَاق إنعاش الطلب السياحي العالمي، اعتمدت بِلاَدُنا خَارِطَةَ الطريق جديدة للفترة 2023-2026، تم تَوقيعها في مارس الماضي بين الحكومة والقطاع الخاص بأهداف طَمُوحَة.

وفي هذا السياق، تم تخصيص مبلغ 6.1 مليار درهم كاعتمادات لخارطة الطريق هاته على امتداد 4 سنوات، وذلك بهدف إعادة صناعة السياحة المغربية كقطاع رئيسي في اقتصادنا الوطني.

إضافة إلى ذلك، تَتَمَحْور خارطة الطريق هذه أيضًا حول رَافِعَات رئيسية مثل:

- إعداد مخطط جوي يهدف إلى مضاعفة عدد مقاعد الطائرات القَادِمَة إلى المغرب؛

- إعادة بناء رأس المال البشري للقطاع وتأهيله بعد الخسائر التي سُجِّلَت خلال فترة الأزمة، من أجل الوصول إلى إحداث 500 ألف منصب شغل؛

- تطوير العرض الفندقي الوطني وإنشاء وحدات فندقية جديدة؛

- الترويج للمؤهلات الثقافية والتاريخية التي تَزْخَرُ بها بلادنا، وبالمناسبة يجب التنويه والإشادة بالعمل الجبار الذي تقوم به المؤسسة الوطنية للمتاحف التي تساهم في إغْنَاءْ هَذَا التُّرَاثْ وتَثْمِينِهُ من خلال السَّهَرْ على إنشاء متاحف جديدة في العديد من المدن؛

- العمل على دعم المِهْرَجَانَات الْموسِيقية سَوَاءٌ منها الرُّوحية أو العَصْرية وتشجيع العروض الترفيهية، خصوصا تلك الموجهة للشباب والتي أصبح لها إشْعَاع عالمي؛

- دعم ترشيح الملف المشترك بين المغرب وإسبانيا والبرتغال لاحتضان كأس العالم 2030، والعمل الجدي على أن تكون بلادنا في الموعد، من خلال تقوية البِنْية التَّحْتية الطُّرُقية والرفع من جَوْدة المطارات والموانئ الترفيهية، ومَحَطات القِطَارات وتوفير مستشفيات وفق المعايير الدولية؛

- إنشاء وتحديث المرافق العمومية بالمدن السياحية؛

- استضافة الأحداث والمهرجانات العالمية كالمهرجان الدولي للسينما بمراكش، مهرجان "كناوة" بالصويرة، والمهرجانات الْمُمَاثِلَة التي تستحق الدعم، كمهرجان السينما بكل من خريبكة والناظور، على سبيل المثال؛

- إعادة النظر في المنظومة الجبائية المحلية التي تعرف تعدد الرسوم في هذا القطاع، وعلينا أيضا جميعا كقطاعات حكومية، اتحاد عام لمقاولات المغرب وأبناك ونقابات أن نعمل يَدًا في يَد من أجل مواجهة مسألة الديون التي أصبحت تشكل "أصُولًا سَامَّة"، ما يسمى (actifs toxiques) تَتكون من وحَدات فندقية مُثْقَلَة بالديون أو وحدات فندقية غير عاملة (على سبيل المثال، أكثر من 20 مؤسسة مغلقة في أكادير، وكثير منها في مراكش)؛

- مدونة الشغل التي لا تَأْخُذُ بعين الاعتبار خصائص هذا القطاع ولاسيما الطَّبِيعَة الموسمية للنشاط السياحي؛

- نظام توزيع وكالات الأسفار الذي يعاني من المنافسة غير المتوازنة من

قِبَل المِنَصَّات الالكترونية الدولية؛

- إطار تنظيمي يحد من إمكانيات تطوير منظومة النقل السياحي؛

- ضعف العدالة المجالية من حيث أثر السياحة على خلق فرص الشغل وخلق القيمة المضافة؛

- تحديد الصلاحيات المخولة لكل قطاع وزاري.

فيما يتعلق بالجانب الأمني، يبقى من اختصاص السلطات المحلية، وغير ذلك يوكَلُ حصريا للوزارة الوصية على القطاع.

وفي الأخير، تمكين النساء من العمل بالقطاع السياحي دون الحاجة إلى ترخيص بالنسبة للمهن التي لا تَدْخُلُ في إطار التوقيت الإداري المعمول به تطبيقا لمبدَأ المناصفة.

السيد رئيس الحكومة المحترم،

في الختام، إننا في الاتحاد العام لمقاولات المغرب نحمد الله على أن القطاع السياحي ببلادنا عرف تَحسُّنًا ملموسا، وعلينا أن نُحَافِظ على هذه الدِّينَامية الإيجابية، وذلك في إطار ما يَنُصُّ عَليه مِيثَاق الاستثمارات، تحت القيادة الرشيدة لصاحب الجلالة الملك محمد السادس نصره الله.

وشكرا.

السيد الرئيس:

شكرا السيد الرئيس.

الكلمة لفريق الاتحاد المغربي للشغل.

المستشار السيد ميلود معصيد:

بسم الله الرحمن الرحيم

السيد الرئيس المحترم،

السيد رئيس الحكومة المحترم،

السيدات والسادة الوزراء المحترمين،

السيدات والسادة المستشارون المحترمون،

بداية، نود السيد رئيس الحكومة المحترم أن نشكركم على العرض القيم الذي تقدمتم به والذي يشكل خارطة الطريق لإعادة تموقع السياحة كقطاع أساسي في الاقتصاد الوطني ومراجعة الإستراتيجية المتبعة، حيث لم يكن من المستساغ التموقع الضعيف لبلادنا كوجهة سياحية جهويا ودوليا، رغم كل ما تتميز به من مؤهلات سياحية غنية ومتنوعة من تراث حضاري وثقافي واجتماعي عريق وموقع جغرافي استراتيجي ومؤهلات طبيعية جذابة، إذ كل الاستراتيجيات والمخططات ظلت فوقية ولم تعالج الاختلالات الفعلية التي يعرفها القطاع، ولم تشرك المهنيين والفرقاء الاجتماعيين.

كما لم تستطع الحكومات المتعاقبة رغم النداءات التي رفعها الاتحاد المغربي للشغل وضع استراتيجية ناجعة وناجعة لتطوير السياحة، فللأسف، السيد رئيس الحكومة المحترم، وجهة أغلب الأسر المغربية اليوم هو السياحة الخارجية خاصة إسبانيا وتركيا بالنظر لأهمية وجاذبية العرضين السياحيين، وتظل الطبقة الضعيفة، بل وحتى المتوسطة التي تعد الطبقة العاملة عمودها الفقري، محرومة من هذا الحق بالنظر لتكلفته المرتفعة التي لا تبررها في كثير من الأحيان الجودة المقدمة.

ولا شك أن الإنجاز المتميز لفريقنا الوطني في مونديال قطر 2022، شكل شغفا دوليا بالوجهة المغربية وفرصة غير مسبوقة، كما قلتم، السيد رئيس الحكومة المحترم، يجب استثمارها فعليا للارتقاء بالقطاع السياحي إلى المستوى المنشود وجلب الاستثمارات المستدامة والمنتجة والمحدثة لفرص الشغل والمحفزة لخلق القيمة المضافة.

إننا في فريق الاتحاد المغربي للشغل، المنظمة النقابية التي كانت ولازالت على الدوام قوة اقتراحية، ونحن نثمن مرة أخرى مضمون هذه الخطة الحكومية وكل التدابير التي تعتزمون القيام بها لإنعاش السياحة في أفق 2026، نؤكد على ضرورة وضع إستراتيجية مبنية على رؤية شمولية مندمجة في إطار مقاربة تشاركية مع كل العاملين والمعنيين بالقطاع وهذه الاقتراحات تتضمن ما يلي:

1. إعادة هيكلة القطاع السياحي وإخراجه من طابعه الفولكلوري وتدبيره وفق معايير الالتقائية والتتبع والتقييم والحكامة؛
2. الاهتمام أكثر بالسياحة الاجتماعية (le tourisme social)، خاصة ونحن على مقربة من فصل الصيف واتخاذ كل التدابير لتسهيل تمكين استفادة جميع الأسر المغربية بما فيها محدودة الدخل من الاستمتاع بمؤهلات السياحة الوطنية، خاصة في هذه الظرفية الدقيقة التي تجتازها بلادنا وما تعرفه من ارتفاع الأسعار واستنزاف القدرة الشرائية؛
3. إبداع كذلك سبل جديدة لاستقطاب السياح الأجانب بالاتجاه مثلا نحو ما يسمى بالسياحة الصحية أو العلاجية على غرار دول أخرى، من خلال الترويج الخارجي لمؤهلات بلادنا في هذا المجال؛
4. الاستثمار في العنصر البشري لضمان العمل اللائق وتحسين أوضاعه المادية والمعنوية من أجر منصف وحماية اجتماعية شاملة وحوار اجتماعي مسؤول وفعال؛
5. ضمان الاستقرار في العمل عبر محاربة التشغيل بالعقدة، وضمان حقوق العاملين في حالة نقل ملكية المؤسسة الفندقية، وإعطاء فرص للشباب الذي يعاني من البطالة من التشغيل الذاتي في هذا المجال؛
6. والرفع كذلك من مستوى المرفق العمومي المخصص للتكوين الفندقي والسياحي وتأهيل العاملين به؛
7. تنزيل ورش الجهوية المتقدمة واللاتمركز الإداري لإرساء سياحة مجالية متنوعة وذات جودة مع تحقيق العدالة الترابية لتنويع العرض السياحي الذي لازال كما قال الإخوان الذين سبقوني ممركز ببعض المدن مثل مراكش وأكادير؛
8. الاهتمام بالسياحة الداخلية التي تعتبر بمثابة صمام الأمان عند الأزمات بالتسريع بإنجاز محطات السياحة الداخلية وتشجيع الرحلات الداخلية

بالطائرة بأسعار معقولة وتكثيف عددها وتنويع الربط الجوي بين مختلف الجهات.

إنها، السيد رئيس الحكومة المحترم، بعض الاقتراحات التي نعتبرها في الاتحاد المغربي للشغل مداخل أساسية لتحقيق إقلاع سياحي شامل ومستدام.

شكرا السيد الرئيس المحترم على حسن الإصغاء.

والسلام عليكم ورحمة الله.

السيد الرئيس:

شكرا السيد المستشار المحترم.

والكلمة لمجموعة الدستوري الديمقراطي الاجتماعي.

المستشار السيد عبد الكريم شهيد:

شكرا السيد الرئيس.

السيد رئيس الحكومة المحترم،

السيدتين والسادة الوزراء المحترمين،

السيدات والسادة المستشارون المحترمون،

بداية، أهنئكم السيد رئيس الحكومة على كافة هذه المعطيات والأرقام التي تضمنها جوابكم والتي تؤشر على الانتعاشة الكبيرة التي عرفها القطاع السياحي ببلادنا، حيث استطاع هذا الأخير الإقلاع من جديد بعد الانتكاسة والأزمة الكبيرة والعميقة التي عاشها خلال سنوات 2019-2022.

كما نسجل لكم، السيد رئيس الحكومة، مبادرة توقيع الشراكة الخاصة بين مجموعة من القطاعات الحكومية والكونفدرالية الوطنية للسياحة، تحت إشرافكم والتي أكدت رغبة كل المتدخلين في القطاع للإقلاع بالقطاع السياحي، علما أن الحكومة عبأت 6.1 مليار درهم بهدف تطوير السياحة وجذب السياح في أفق 2026، كما سبق لكم، السيد رئيس الحكومة، أن تعهدتم بإنفاق وتوفير التمويل الضروري لتسويق المنتوج السياحي الوطني وتطويره وتنويعه، والبحث عن مناطق جديدة لجذب السياح وتأهيل الموارد البشرية للقطاع وتعزيز بنياته الاستقبالية بهدف استقطاب ما يزيد عن 17 مليون سائح.

السيد رئيس الحكومة،

نحن في هذا البلد نمتلك جميع المقومات السياحية التي تمكننا من الانفتاح على أسواق سياحية جديدة ولنا القدرة على جذب السياح من أسواق جديدة ومن فئات عمرية مختلفة، وهذا لن يتأتى إلا بالعمل على الاستثمار والعمل الأمثل والجيد للصورة المتألقة والإيجابية التي ظهر بها المغرب خلال السنوات الأخيرة وذلك بفعل المبادرات الملكية السامية والتي كان آخرها ترشيح احتضان المغرب لكأس العالم بشراكة مع بلدين أوروبيين هما إسبانيا والبرتغال، زيادة على الإنجازات الكبيرة لكرة القدم الوطنية بمونديال 2022 بقطر، مما سيشكل لا محالة مناسبة وفرصة سانحة وتاريخية أمام قطاعنا السياحي لتحقيق الإقلاع كما سيشجعنا جميعا ويدفع بنا إلى توفير البنيات الأساسية لاستقبال وتحسين خدمات المطارات والنقل والفنادق وتوفير الموارد البشرية الضرورية والمؤهلة وتحفيز الاستثمار.

السيد رئيس الحكومة،

لا يجب أن ننسى كذلك أن المواطن المغربي لازال يعاني من غلاء تكلفة قضاء عطلته بالمغرب، حيث أنه من خلال الإطلاع على أحد المواقع الإلكترونية المخصصة لهذا الغرض تبين أن متوسط تكلفة المبيت بالمنتجعات السياحية العائلية المتكونة من أبوين وطفلين قد يتجاوز 2000 درهم لليلة الواحدة وهي تكلفة مرتفعة، بالإضافة إلى تكلفة الإطعام مقارنة مع بعض الدول الأوروبية المجاورة، مع الأخذ بعين الاعتبار القدرة الشرائية، وهو الشيء الذي أصبح يدفع ببعض الأسر المغربية للسفر خارج أرض الوطن للبحث عن المتعة والترفيه بتكلفة أقل.

ولهذا، فنحن اليوم نريد أن تعمل الحكومة على وضع آليات محكمة لجعل الآفاق مفتوحة أمام قطاعنا السياحي وإتاحتها للجميع وبعدالة ترابية، حتى نتمكن من النهوض بالسياحة الداخلية مع التركيز على توفير خدمات سياحية للمواطن المغربي بأسعار تتماشى وقدرته الشرائية وفق شروط مناسبة تضمن الترفيه وجودة في الخدمات، لأن السياحة الداخلية هي بمثابة بوابة ومعيار للسياحة الخارجية، وأن نجاح الواحدة منها رهين بالأخرى، وهذا بطبيعة الحال لن يتحقق إلا عن طريق الاهتمام بالسياحة القروية والبيئية بتحفيز الأنشطة السياحية بالجبال والمناطق النائية، وذلك بغية تنويع العرض وتوسيع المجال السياحي ليشمل كافة تراب المملكة.

وهنا أثير معكم، السيد رئيس الحكومة، المشاكل التي تعرفها بعض الجهات، على سبيل المثال فجهة درعة- تافيلالت تعرف نقصا كبيرا في البنيات الفندقية وليس بعيدا عن الرباط وداخل جهتنا هناك مناطق تكاد تنعدم فيها البنيات والأنشطة السياحية رغم توفرها على مؤهلات مهمة، مثلا سياحة الأعمال والاستثمار بالنظر إلى وجود استثمارات فلاحية وصناعية بالمنطقة الحرة أولاد برحمة.

السيد الرئيس:

شكرا السيد المستشار، أستسمح.

الكلمة لمجموعة الكونفدرالية الديمقراطية للشغل.

المستشار السيد لحسن نازهي:

شكرا السيد الرئيس.

السيد رئيس الحكومة المحترم،

السيدات والسادة الوزراء المحترمين،

السيدات والسادة المستشارون المحترمون،

تعتبر السياحة من أهم القطاعات التي يرتكز عليها الاقتصاد الوطني لما تشكله من مصدر رئيسي لجلب العملة الصعبة ولما توفره من فرص عمل،

ويتوفر لدى بلادنا من المقومات السياحية التي تتجلى بصورة خاصة في طبيعته الخلابة والمتنوعة وموروثها الثقافي العريق بالإضافة إلى معالمها السياحية، إذ من المفروض أن تتبوأ موقعا متقدما ضمن الوجهات السياحية على الصعيد العالمي.

السيد رئيس الحكومة،

من المؤكد أن جائحة "كوفيد-19" قد ساهمت بشكل غير مسبوق في تفاقم المشاكل والصعوبات للقطاع السياحي، وترتب عن تداعياتها آثار وخيمة على الاقتصاد الوطني.

وفي إطار تثمين مؤهلات بلادنا في مجال السياحة، تم خلال السنوات الأخيرة اتخاذ مجموعة من المبادرات لا ترقى للأسف إلى سياسة عمومية منسجمة ومتماسكة لتعزيز دور القطاع السياحي في النهوض بالاقتصاد الوطني وتسريع عجلة التنمية، ويتعلق الأمر بـ "المخطط الأزرق 2020" وبرنامج "رؤية 2020" المتعلق برهان الوزارة الوصية على جعل المغرب من الوجهات العشرين الأفضل جاذبية في العالم، بالإضافة إلى إنشاء الهيئة المغربية للاستثمار السياحي.

السيد رئيس الحكومة،

خلال الفترة الأخيرة عرفت الأنشطة السياحية عافيتها تدريجيا إثر رفع العديد من القيود التي فرضتها الجائحة والإنجاز الكروي للفريق الوطني بمونديال قطر 2022 الذي حقق لبلادنا إشعاعا عالميا أعطى طفرة قوية للسياحة ببلادنا، تفرض على السلطات العمومية استثمارها في تنمية الاقتصاد السياحي عن طريق مراجعة جذرية للسياسة العمومية التي تنهجها في هذا المجال، والتي تعتريها عدة اختلالات بنيوية من أبرز تجلياتها:

- غياب الالتقائية والتنسيق بين القطاعات الوزارية المتداخلة في المجال السياحي عند إعداد وتنفيذ استراتيجيات النهوض بالقطاع؛
- ضعف إستراتيجية التواصل المعتمد من قبل الجهات الوصية على القطاع والموسومة خاصة بغياب استراتيجيات تسويقية ناجعة؛
- ضعف اعتماد الرقمنة كآلية أساسية للوصول إلى المنتجات السياحية والتواصل والتسويق؛
- ضعف التكوين وتأهيل الموارد البشرية والذي تفاقم بفعل التفكيك الممنهج لمنظومة التكوين، بتحويل مؤسسات التكوين الفندقي والسياحي إلى قطاع التربية الوطنية؛
- غياب إستراتيجية للنهوض بالسياحة الداخلية، باعتبارها سياحة داعمة ومكملة لأجل تحسين التموقع السياحي للجهات، على أن تتلاءم المنتجات مع القدرة الشرائية للسائح المغربي؛
- غياب إستراتيجية واضحة المعالم للسياحة المستدامة والمسؤولة تواكب مضامينها الأولويات المحددة في أهداف التنمية المستدامة.

إن الوزارة لا تمتلك، السيد رئيس الحكومة، تصورا مندمجا بين التنمية السياحية وآلياتها لضمان حقوق الشغيلة وحماية مكتسباتهم.

السيد رئيس الحكومة،

يعتمد نجاح السياسة السياحية على وجود بيئة اقتصادية قائمة على الحكامة الجيدة ومناخ اجتماعي مستقر، لذلك يتعين على الحكومة الوفاء بتعاقداتها مع الفرقاء الاجتماعيين وترجمة شعار "الدولة الاجتماعية" التي رفعته في البرنامج الحكومي.

شكرا السيد رئيس الحكومة.

السيد الرئيس:

شكرا السيد المستشار المحترم.

الكلمة لمجموعة العدالة الاجتماعية.

المستشار السيد المصطفى الدحماني:

بسم الله الرحمن الرحيم

السيد الرئيس المحترم،

السيد رئيس الحكومة المحترم،

السيدات والسادة أعضاء الحكومة المحترمون،

السيدات والسادة المستشارون المحترمون،

اسمحوا لي بداية ونحن بصدد الحديث عن السياسة، التأكيد على أن هذه الأخيرة، أي السياسة الحكومية تحديدا، تبنى على التراكم في العمل وتؤسس على مبدأ التضامن الحكومي في النجاحات والإخفاقات.

ولعل في تكريس هذه القيمة أن يشكل مدخلا رئيسا للمصالحة مع السياسة الوطنية ونبذ ثقافة تبخيس العمل السياسي.

ونثمن انعكاس هذه القيمة في مداخلتكم اليوم أمام هذا المجلس.

وعودا على بدأ ونحن بصدد تقييم سياستنا السياحية الوطنية، نود التشديد على أن السياسة السياحية الناجحة هي تلك التي تحقق أربعة أهداف أساسية، وهي:

1. تحسين صورة المملكة والحضارة المغربية في العالم؛
2. تيسير استمتاع المغاربة بالخدمات السياحية؛
3. زيادة فرص الشغل وتحسين وضعية المشغلين بالقطاع؛
4. وأخيرا، جلب العملة الصعبة لبلادنا.

ويبقى قياس هذه الأهداف هو المدخل الأساسي لتقييم السياسة السياحية الوطنية.

وفي هذا الإطار، لابد أن ننبه إلى ملاحظات مقلقة في هذا الصدد، نثير في مستهلها تواتر حالات جرائم سياح مرتبطة أساسا بنمو غير مرغوب فيه لبعض السلوكات التي تمس بالسياحة الوطنية، مما يفرض تعزيز المجهودات المتعلقة بحماية صورة المغرب في الخارج.

نسجل كذلك أن السنوات الأخيرة عرفت تزايدا لحجم السياحة المغربية

في الخارج، حيث استفادت وجهات مثل اسبانيا وتركيا من نمو كبير في السوق المغربية، وهو النمو الذي يجد تفسيره في الكلفة المنخفضة والجودة مقارنة مع السياحة الداخلية.

ونسائلكم في هذا المقام، عن تتبعكم لوقع التدابير الحكومية التي تستهدف حماية القدرة الشرائية للمواطن البسيط وقياس أثرها لأجل ضمان حقه في الولوج لخدمات المنتوج السياحي الوطني، فمتوسط سعر الغرفة الذي يؤديه السائح المغربي يبقى مرتفعا جدا مقارنة مع ما يؤديه السائح الأجنبي.

نستغل الفرصة كذلك لنذكر بأننا في مجموعة العدالة الاجتماعية، تقدمنا بمقترح قانون يروم تبسيط إجراءات الإيواء السياحي، ولكن حكومتكم أبلغتنا رفضها على بياض لمقترح قانون المذكور، في الوقت الذي تمكنت فيه شركات رقمية من تحويل آلاف الغرف المنزلية إلى غرف إيواء سياحي بسعر منخفض، وفي وقت لا يزال الإطار القانوني المغربي في هذا القطاع يمنع حرية الإيواء السياحي.

نذكر كذلك بضرورة الانتباه إلى وضعية العاملين في القطاع، حيث تم رصد العديد من الاغلاقات التي نجم عنها تسريح لآلاف العمال، ولكم في العديد من الفنادق الكبيرة في أكادير خير مثال وأنتم أعرف بوضعيتها، السيد الرئيس.

كما نتساءل، أخيرا، عن مآل بعض الالتزامات الواردة في برنامجكم الحكومي من قبيل إحداث صندوق قطاعي لدعم السياحة بشكل مستدام وتيسير ولوج مقاولين الشباب لفرص الاستثمار في هذا المجال.

إنها بعض الملاحظات التي نبسطها لكم، ونتمنى منكم معالجتها ومعالجة إشكالية تعدد المؤسسات المتدخلة في السياسة السياحية وضمان حكامتها وشفافية تدبيرها ونجاعة تدخلاتها.

والسلام عليكم ورحمة الله وبركاته.

السيد الرئيس:

شكرا السيد المستشار.

الكلمة لأحد المستشارين غير المنتسبين، السيد خالد السطي.

المستشار السيد خالد السطي:

بسم الله الرحمن الرحيم

والصلاة والسلام على خاتم الأنبياء والمرسلين.

السيد الرئيس،

السيد الرئيس المحترم،

السادة الوزراء،

السادة المستشارون المحترمون،

يشرفني أن أتناول الكلمة في هذه الجلسة الدستورية، باسم الاتحاد الوطني للشغل بالمغرب، الذي يحتفل هذه السنة بالذكرى الخمسين لتأسيسه.

في البداية، السيد رئيس الحكومة، ونحن على أبواب فاتح ماي، نهنئ الطبقة الشغيلة بعيدها الأممي، ونقول مع المتنبي: "عيد بأية حال عدت يا عيد"، ولا نحتاج في الحقيقة أي جواب عن هذا السؤال، السيد رئيس الحكومة، فلسان الحال يغني عن المقال والسؤال.

كنا نتمنى بالنظر للوظائف الدستورية لمجلسنا مع فاتح ماي، السيد رئيس الحكومة، أن تخصص هذه الجلسة لمناقشة الوضع الاجتماعي وانعكاساتها على الطبقة الشغيلة وعموم المواطنين.

وبالفعل، السيد رئيس الحكومة، لقد حققتم في ظرف سنة ما لم تحققه الحكومات السابقة منذ الاستقلال فيما يتعلق بالغلاء وضرب القدرة الشرائية والتنصل من بعض الالتزامات ديال اتفاق 30 أبريل في الصفحة 6 اللي فيه تعميم الزيادة في الأجور والتخفيض على ديال الضريبة، بالإضافة كذلك بالمناسبة نسألك، السيد رئيس الحكومة، فين وصلت 2500 درهم اللي واعدتي بها الأساتذة؟ هذا فقط هذا جانب.

لا يخفى عليكم أن أزيد من مليوني مغربي يقضون عطلتهم الصيفية بدول أخرى كإسبانيا، تركيا، تنزانيا، البرازيل وغيرها من الدول بسبب العروض التي تقدم لهم، وهي أفضل من العروض التي موجودة في المغرب، لذلك أيضا حوالي 50 دولة بدأت تجذب المغاربة بعد إزالة أو الإعفاء من التأشيرة، وهذا مؤشر، السيد رئيس الحكومة، على عدم الثقة والهروب من الغلاء الذي ضرب البر والبحر ووسط إلى عنان السماء، ومما يتطلب منكم، السيد رئيس الحكومة:

- أولا، التطبيق السليم لخارطة الطريق، وهي مهمة والحفاظ على المال العام ليصل إلى مستحقيه ويحقق الأهداف المسطرة.

بالمناسبة، السيد رئيس الحكومة، في الخطاب ديالكم كاين مجموعة ديال المقترحات اللي هي مهمة بصدق، فقط خصها التنزيل والتفعيل؛

- العمل على تشجيع السياحة الداخلية بكل أنواعها الجبلية، الصحراوية، الاستشفائية، الايكولوجية، فجميع وما إلى ذلك؛

- العمل على تشجيع السياحة الداخلية كذلك في القضية ديال الشاطئ، كنقولو، السيد رئيس الحكومة، عندنا 3500 كيلومتر ديال الشواطئ، ولكن أغلبها غير مستغل، واللي واجد يا إما غالي، يا إما بطبيعة الحال فيه مشاكل؛

أيضا سبق لنا اقترحنا تقديم شيكات سياحية للمغاربة لتشجيعهم على اكتشاف خيرات بلادهم السياحية المتنوعة، حيث سبق للسيدة الوزيرة السابقة أن أكدت أن المرسوم بهذه الآلية يوجد في طور المصادقة منذ يونيو 2021، لم يخرج هذا المرسوم، نتمناو على أنه يلقى النوع ديالو؛

أيضا، لابد كذلك من تأهيل الموارد البشرية العاملة بالقطاع والتأهيل المستمر...

شكرا.

السيد الرئيس:

شكرا السيد المستشار، أستسمح.

سنستمع إلى رد السيد رئيس الحكومة على تعقيبات السيدات والسادة المستشارين المحترمين.

السيد رئيس الحكومة:

شكرا السيد الرئيس المحترم.

السيدات والسادة المستشارون المحترمون،

كنشكركم على التفاعل ديالكم اللي كيعكس مدى الاهتمام بهاذ الموضوع.

كتعرفو بأن قطاع السياحة عندو أهمية كبيرة في النسيج الاقتصادي، وكيشكل أحد أهم الأعمدة ديال الاقتصاد الوطني إلى جانب قطاعات أخرى، على غرار الصناعة والفلاحة، وهذا بفضل مجموعة من الأمور، أولها، أن بلادنا الحمد لله، عندها مؤهلات كبيرة اللي كتأهلها لتطوير صناعة سياحية كبيرة.

لابد من المهم أننا نرجعو بكم للظرفية، الجميع كيعرف أننا جينا فواحد الظرفية اللي هي صعيبة، هاذ الحكومة تعينت فعز الأزمة إلى ما قلتش في العمق ديال الأزمة، أزمة إغلاق الحدود بسبب الجائحة، والحدود تقريبا لمدة سنتين، في غالبها كانت مغلقة، ومن الطبيعي أن قطاع السياحة يكون هو الأكثر تضررا، وهذا ماشي غير فالبلاد ديالنا، ولكن في جميع أنحاء العالم.

جينا فمرحلة اللي هي فارقة، هي نهاية الأزمة الصحية، وبالتالي نهاية الإغلاق وبداية الإقلاع، لذلك كان من الضروري أن ندبرو اختيارات، وضروري أنها تكون صائبة، لأن القطاع كان تقريبا كيعيش في غرفة الإنعاش، كان محدد أنه يبقى فغرفة الإنعاش لسنوات، عاد بيدا يسترجع العافية ديالو، وهاذ الشي اللي وقع اليوم فمجموعة من الدول اللي هي قريبة اللي عاود (tourisme) راه هي ماقلعش فيها، كان أمامنا جوج ديال الاختيارات:

إما ننتظرو فتح الأجواء وعودة النشاط الاقتصادي، ونشوفو أشنو غادي يوقع غدا، واحنا فعز الأزمة، واحنا ما عارفينش المستقبل كيفاش غيكون، ندبرو اختيار، ونراهنو كذلك على هاذ القطاع من خلال التدخل العاجل للإخراج ديالو من غرفة الإنعاش.

وهاذو هوما (les mesures) اللي تكلمت عليهم قبيلة، بلا ما نتكلم عليهم ديال 2000 درهم ديال (la CNSS[2])، التأجيل ديال آجال تسديد القروض، اعفينا المؤسسات من واجبات الانخراط فالصندوق الوطني للضمان الاجتماعي، اعفينا أصحاب الفنادق من الضريبة المهنية، وذيك 737 مؤسسة اللي استفدات من مليار باش يصلحو (les hôtels) ديالهم قبل ما يفتحو.

بعدما تشاورنا مع المهنيين خرجنا خارطة الطريق، ودابا هذا اتجاه جديد، يعني احنا خارجين من الأزمة، نحن لسنا في استراتيجيات كبرى اللي غادي تدينا لسنوات، خصنا نخرجو من الأزمة والبلاد توقف على رجليها ونزيدو للأمام، واحد العدد ديال الأمور تكلمنا على خارطة الطريق، التعليم تكلمنا على خارطة الطريق.

اليوم السياحة تنتكلمو على خارطة الطريق (c'est-à-dire) احنا في (la mise en œuvre)، يعني في التطبيق وفي التنزيل ديال العمل الحكومي وديال البرامج اللي جات بها الحكومة معها في هاذ (la confiance) اللي عندها من عند المواطنين.

على مدى أربعة سنوات هاذ خارطة الطريق على أربعة ديال السنوات، المبلغ الإجمالي وصل إلى 6.1 مليار ديال الدرهم، قلنا غادي نستقطبو 17.5 مليون سائح في آخر 2026، ونخلقو 200.000 فرصة شغل وغادي نحاولو نوصلو لـ 120 مليار ديال الدرهم كعائدات من العملة الصعبة.

بغينا نخرجو في هاذ الخارطة ما نبقاوش فقط نتكلمو على وجهة المغرب بصفة عامة، ولكن نتكلمو على العروض ديال السائح، لا الأجنبي ولا المغربي، من خلال 9 ديال السلاسل اللي هي متكاملة، تتوافق مع المنتجات السياحية المطلوبة:

- هناك، أولا، السلسلة ديال "أمواج المحيط"، اللي غتجعل المغرب وجهة رئيسية للرياضات المائية؛
- هناك، ثانيا، سلسلة "الطبيعة والرحلات والتنزه"، اللي كتهدف لتطوير خبرات السياحة الخضراء المنظمة؛
- ثالثا، سلسلة (City Break) اللي من خلالها كنهدفو لتشجيع السياحة الحضرية قصيرة المدى؛
- وكذلك سلسلة "الشاطئ والشمس" اللي تتكمل عرض البحر الحالي في المملكة؛
- خامسا، سلسلة "مغامرات الصحراء والواحات"، اللي هي عبارة عن عرض للسائح الأجنبي أو الوطني اللي تيعيش مغامرات الصحراء؛
- سادسا، سلسلة "الأعمال"؛
- سابعا، سلسلة "الجولات الثقافية"؛
- كاين سلسلة ديال "البحر"؛
- وكاين سلسلة في الأخير، تاسعا، ديال "الطبيعة والاكتشاف".

يضاف لهاذ القطاعات، 5 سلاسل أخرى كتعكس تثمين التراث غير المادي، وتتمثل في القطاعات ديال المطعمة والمنتجات المحلية والمهرجانات والمواسم والتنمية المستدامة والحرف اليدوية والمعرفة المحلية والإقامات البديلة.

ملي تنتكلمو على السياسة السياحية ما تنتكلموش على سياسة قطاعية، لأن تنتكلمو على سياسة حكومية متكاملة، (la preuve) أنه الناس اللي وقعو معنا في هذاك الاتفاق ديال خارطة الطريق واحد 7 أو 8 ديال الوزارات: الداخلية والمالية والشغل والثقافة، واحد العدد ديال.. وزارة النقل واللوجيستيك، وزارة الاقتصاد الاجتماعي، بالإضافة إلى الكونفدرالية الوطنية للسياحة.

[2] **C**aisse **N**ationale de **S**écurité **S**ociale.

ومنين تنقولو أن السياسة السياحية هي أولوية حكومية، فهاذ الأمر تنأكدو الأهمية الكبيرة اللي جينا بها في إطار الميثاق الجديد للاستثمار، وبالخصوص للمناطق اللي هي نائية، واللي غادي تعطيوها نقط زائد على الأقل 5% بالنسبة للاستثمارات اللي موجودة فيهم في واحد المناطق اللي هي نائية.

احنا، الحمد لله، بلادنا كلها من أقصى الشمال إلى أقصى الجنوب، من الشرق إلى الغرب، أعطاها الله إمكانيات سياحية هائلة، وحتى في العالم القروي تنلقاو فيه مؤهلات كبيرة، وهاذ الشي اللي تيأكدو أن مجموعة من القرى في المغرب تصنف في السنوات الأخيرة ضمن قائمة أفضل القرى السياحية العالمية من طرف منظمة السياحة العالمية، ففي 2021 تصنفت "قرية سيدي كاوكي" الموجودة في إقليم الصويرة ضمن أفضل القرى السياحية في العالم، وفي 2022 دخلت لنفس التصنيف من طرف المنظمة السياحية العالمية "قرية مولاي بوزرقطون" والموجودة في إقليم الصويرة وقرية "قصر الخربات" الموجودة في إقليم الرشيدية.

اللي نبغي نقول أنه، تجوابا على بعض الأسئلة اللي تطرحو اليوم، أنه، أولا، السياحة الداخلية والسياحة الخارجية، و(l'opportunité) ديال السياحة، أنا كنتجه للإخوان اللي في القطاع والناس المستثمرين، وكنتجه للأبناك، أن ملي كنشوفو واحد العدد ديال البلدان اليوم اللي دارت واحد التنمية كبيرة في هذه السنة ديال 2020-2022، الأغلبية ديالها جات من (la croissance) ديال السياحة، اخذينا حقنا فيه، ولكن ليس بالكافي، فلهذا يجب الاستثمار، يجب إعادة الهياكل ديال الفنادق اللي هي مقفولة واللي هي ما خداماش، وكذلك كيجيب هاذ الشي اللي خص معه هو التمويلات كذلك، الأبناك لازم كذلك يفهمو بأنه من الأولويات ديال بلادنا اليوم بوجود الشمس، بوجود الحمد لله مناظر اللي هي خلابة والمواطنين ديالنا، اليوم كاين واحد (l'attractivité) من الصباح واحنا كنقولوها بأنه كاين واحد الجاذبية بالنسبة للمغرب، يعني هذه موجة مادام كنتكلمو على (surf)، هاذي موجة اللي خصنا نمشيو فوق منها ونستثمرو، لأن غادي تعطينا إمكانيات وغادي تعطينا كذلك واحد العدد ديال الإمكانيات في العجلة ديال التنمية، وخصنا نواكبو (les hôtels) اللي حاضرين وكذلك المشاريع اللي جايين، لأنه المستقبل فيه واحد.. غادي نلعبو فيه واحد الدور كبير في هاد الشي ديال السياحة.

فعلا، كاين بعض الفنادق اللي مسدودين، تكلمتو على 16 فندق في أكادير، هاذو راه لقيناهم مسدودين، الشريف، ماشي احنا اللي سديناهم، احنا كنحاولو نحلوهم دبا.

ثانيا، في واحد العدد ديال المناطق، تكلمتي عليها من الناحية ديال ورزازات، زاكورة كاين اللي مسدود لأنه كاين فيه إشكالية، اللي عندو الشركة ديالو ما بقاش مستعد يخدم، اعيا، كاين المشاكل ديال الورثة، كاين اللي عندو مشاكل ديال قليل ديال العمال مع بعض النقابات في الناحية ديال ورزازات، وكاين اللي عندو مشاكل ديال التمويل، كاين اللي ما فاقش من الكوفيد من بعد الأزمة ديال كوفيد، كل واحد والإشكالية ديالو، وهاذ الشي كاين في واحد العدد ديال المناطق.

واحنا اليوم شفت السيدة الوزيرة، اتفقنا بأنه غادي، إن شاء الله، نجلسو من هنا لـ 2 أسابيع اللي جاية مع وزارة الداخلية مع (les autorités locales)، مع الأبناك، مع الناس اللي عندهم إمكانيات باش نشوفو الناس اللي بغات تخدم وتشتغل، لأنه اليوم كاين واحد الظرف معين اللي هو جد إيجابي بالمغرب ما خصناش نخليوه ونمشيو، اليوم (c'est un problème) ماشي ديال الطيارات اللي ما كاينينش، ماشي ديال أسميتو.. هو إشكالية اللي كاينة ديال (la capacité) اللي خصها تصلح وخصها تقاد وخص كلشي يشتغل فيها، وغادي نحاولو، إن شاء الله، باش نعجلو في هذه التنمية باش نمشيو للأمام.

فيما يخص (la capacité)، الحمد لله، عندنا الشركة المغربية ديالنا، الخطوط الملكية المغربية اللي شركة كبيرة، شركة ممتازة وعندها إمكانيات، وغادي نزيدوها في إطار، إن شاء الله، احنا كنوجدو مع وزارة المالية ووزارة النقل باش يكون عندنا والشركة المعنية، يكون عندنا واحد المخطط حتى هوما في السنوات المقبلة باش تلعب الدور ديالها الجهوي والوطني بالنسبة للتنمية، وغادي نعطيوها إمكانيات باش تزيد للأمام.

كذلك، أنه اتفقنا مع واحد العدد ديال الشركات عالمية، والإخوان اللي كيمشيو من بعض المناطق إما في أكادير ولا مراكش ولا فاس ولا في ورزازات واحد العدد ديال (les low-cost) اللي عملنا معهم (des accords) يعني اتفاق (marketing) باش يكون الوجود ديالهم حاضر، ويكفي نقولو بأنه ورزازات اللي ما كان فيها والو هذه السنوات، الحمد لله، الآن عندها (des lignes) من الداخل ديال "الخطوط الملكية" وديال شركة "العربية"، وكذلك خطوط من الخارج، كاين اليوم (Paris) كاين (Marseille)، كاين (Barcelone) كاين (Londres)، اللي كيجيو للمنطقة واللي ما هي إلا بداية اللي كتمشي مع تحسين (la capacité d'accueil) باش يكونو (les hôtels) إن شاء الله واجدين، فمجهودنا معطي لهذيك المنطقة، إن شاء الله، أنه باش لأنه احنا عارفين بأنه كاين أفلام كبيرة الآن اللي تتوجد، وكاين أفلام أخرى اللي غادي تجي، وخص (la capacité) وخص الناس يمشيو..

أنا اليوم اتصلو بيا الإخوان غادي يمشيو لقلعة مكونة اللي عندهم الموسم ديال الورد، ما لقاوش بلاصة في الطيارة اليوم، أنا ما عرفتش كيف غتدخل السيد.. ما كايناش، خليك معايا.

المهم أنه ما كاينشاي (la capacité) في الطيارات عامرين، الطيارة عامرة، إذن كلشي عامر والحمد لله بأنه هذا (la preuve) بأنه كاينة واحد (la reprise) بأنه كاينة واحد المسائل اللي هي إيجابية، وباش نبقى إيجابي، أنا ما بغينش الإخوان فالمعارضة غادي يجروني خصوصا في هاذ الغرفة باش نجاوب على ذاك الشي اللي قلتو، ولكن لابد نقول لك، غير قول ليا دبا

المغربي غادي يمشي لتركيا اللي فيها 50% ديال (l'inflation) لأن هرب من المغرب؟ المغربي غادي يمشي لتركيا ولا إسبانيا ولا فرنسا لأنه بغا يبدل، حتى هو غادي ندخلو فيه علاش غادي يمشي وعلاش غادي يمشي؟ بغى يسافر بغى يمشي لهذا.

أنا تنقول لك بعض الدول الأوربية، هذاك الشي كلو فيه 20%، 30% ديال (l'inflation) اللي ما عندناش احنا، مطيشة ديالنا إلى غادي يمشي لإسبانيا راه خصو يخلصها بـ 2 أورو ولا 3 أورو، أحنا اليوم راه شفتها شحال تتسوا الثمن، شفتي فين هبط الثمن ديالها.

إذن ما نعملوش (caricature) باش نبيعو بأنه الناس باغية تمشي، ولكن راه من حق المغربي أنه يمشي يكتشف ويمشي يشوف ويمشي يدور ويمشي يشوف الإمكانيات اللي عندو، ومن حقو كذلك أنه يكتشف بلادو، وبلادنا شفتي (les nuitées) الليالي اللي كاينين في (les hôtels) 42% ديالهم المغاربة اللي تيكونو فيهم، 40% ديال (les nuitées) المغاربة اللي تيستعملوهم.

إذن كاين واحد التوازن بالأجانب، غير هوما دابا الإشكالية في هاذ الشي هذا كلو (c'est que) كاين واحد (l'opportunité)، كاين النافذة، هاذ النافذة خصنا ندخلو فيها، وخصنا نطلعو فوق منها وخص المستثمرين يجيو وخص الأبناك يجيو وخصنا نصلحو (les hôtels) ديالنا وخصنا نعمرو.. لأن هاذ الشي هو اللي يمكن راه المصنع مزيان، ولكن غادي يتسنى عامين 3 سنين باش يوجد باش (la machine) تتحرك، هاذو غير غادي يبداو يجيو السياح ونحركو الوقت ونعطيوهم إمكانيات، السياحة غادي تنتعش (les hôtels) غادي ينتعشو، هاذوك الناس ديال (l'artisanat) غادي ينتعشو، (les commerçants) فالقهاوي وف (les restaurants) غينتعشو.

أنا كنت في مراكش هاذ الأسبوع آخر الأسبوع، تلاقيت واحد السيد، جا عندي واحد السيد واقف حدا الباب ديال واحد (l'hôtel) وقال ليا أنا تلاقيت بك في 2017، فعلا كان تلاقينا هكذا قال ليا أنا سائق ديال هذوك (les voitures) اللي تيهزو 5 ولا 6 ديال الناس مزيانين (luxueuses pour les touristes)، قال ليا أنا بديت وغادي نبدى بهذا، وشجعتو، يعني شجعتو المغرب أنه المغرب في حاجة لهذاك الشي، هاذ السيد تلاقيت به تما، ما عقلتش عليه في الحقيقة، قال ليا تلاقيت بك وهذا، وراه من ذاك النهار وأنا خدام، اليوم عندي 15 سائق، عندي 10 ديال السيارات و (le capital) ديالهم 5 مليون ديال الدرهم، واحد السيد بوحدو خدم.

فلهذا، الرافعة ديال هاذ الشي ديال السياحة يمكن تجيب آفاق كبيرة في التشغيل، آفاق كبيرة في تحسين الوضعية ديال المغاربة وكذلك تعطي، لأنه، الحمد لله، بلادنا احنا ناسنا كلهم مزيانين، (ils sont tous accueillants)، كلهم تيرحبو كلهم تيفرحو بالسواح، السواح اللي تيجيو تيجيو هكذا ضاحكين، لأنه جايين لواحد البلاد اللي عارفين بأنه أشنو هي (l'offre) ديالها.

ولكن، الآن الآن الدولة تتعمل المجهود ديالها فيما يخص الطيران، الدولة عاملة مجهودها في المسائل اللي هي لوجيستيك، بحيث ذاك النهار قصة أخرى كنت أنا والسي لقجع وتعشينا مع شي إخوان ديال (sport) فاش كان المونديالتو، (le président) ديال (Flamengo) ياك؟ قلت ليه واش شفتي شوية المغرب؟ جلس سيمانة، قال لي مشيت للشاون هو عندو الفرقة ديالو فطنجة وذاك الشي لاعب، ولكن قال لي مشيت للشاون ومشيت لمراكش ومشيت للرباط وطنجة وجيت للدار البيضاء، دار 5 ديال المدن وشافهم كلهم في ظرف أسبوع، هذا راه ما يمكنش تديرو إلى ما عندكش الطرقان وما عندكش اللوجيستيك وما عندكش (les hôtels) وما عندكش فاش تمشي، وفرحان وباغي يرجع يجيب أولادو ويعاود يرجع لأن البلاد عجابتو بزاف.

بلادنا، الحمد لله، آمنة بفضل صاحب الجلالة، بلادنا زوينة والمواطن المغربي est) (accueillant، ولازم علينا أننا نكملو الاستثمار فيما يخص هاذ اسميتو..

شفشاون واخا تبان ليك صغيرة ولا لا، راه ما ساهلاش، شفشاون راه 80 أوطيل صغير، (2100 chambres, c'est pas mal)، وعندها إمكانيات أنها تمشي أكثر، أنا متفق مع الإخوان أنه الناس ديال السياحة خصهم يوجدو واحد العرض للمواطن، واحد العرض ديال السياحة الداخلية اللي يكون فالمستوى (لا ضرر ولا ضرار)، يعني الأشهر المقبلة، إن شاء الله، والسنوات المقبلة كاين (l'offre) ديال السياحة بوحدها للأجانب، ولكن خصنا شي (offre) كذلك واحد العرض اللي يكون هو يجلب السياحة المغربية، وهاذ الشي خصو المزيد من النقاش والمزيد من الحوار، وفعلا أنا متفق بأنه خصكم تخرجو، السيدة الوزيرة، باش تشرحو البرنامج ديالكم وآش غادي تديرو، واحنا كحكومة اخذيت العهد أنه غادي نجي، وغادي نجي إن شاء الله، قبل من الصيف باش نشوفو كاع المشاكل اللي مطروحة مع السادة الوزراء والمشاكل المطروحة فهاذ أسميتو..

أما المسائل ديال العرض السياحي باش ما يكونش تشويش، العرض ديال السينما خص الناس ديال ورزازات يقابلوه، خصكم تقابلو المسائل ديالكم، احنا ديما تنقولو ليكم ديرو (One stop shop)، السيد اللي غادي يجي خصو يمشي لواحد البلاصة بحال المعرض، غادي يلقى فيها فين ياخذ الناس اللي غادي يخدمو وفين غادي يشري (la décoration)، باش تنظمو وأشنو هوما المناظر اللي يمشي ليهم باش تسهلو، عندكم (la capacité) اليوم تضربو في 10 ذاك الشي اللي يمكن يتدار.

بلادنا، سيدنا عندو طموحات كبيرة لهاذ البلاد، واحنا المواطنين واحنا الناس المسؤولين والناس المسؤولين في المناطق الجهوية والإقليمية خصها تكون حتى هوما عندهم نفس الطموحات، خصنا نطلعو السقف لأن بغينا التنمية لبلادنا.

شكرا لكم.

السيد الرئيس:

شكرا لكم، السيد رئيس الحكومة، على مساهمتكم.

نشكر السيدات والسادة الوزراء، ونشكر السيدات والسادة المستشارين على المساهمة.

رفعت الجلسة.

الملحق: تتمة مداخلة منسق مجموعة الدستوري الديمقراطي الاجتماعي.

المستشار السيد عبد الكريم شهيد:

.. السيد رئيس الحكومة،

المغرب بلد الشمس والجبال والصحراء والغابات المغرب بلد التاريخ والعراقة والأصالة وكرم الضيافة، المغرب بلد الاستقرار والأمن والتضامن مؤهلاتنا السياحية متعددة ومتنوعة، فأمام كل هذا وجب علينا حكومة وبرلمانا المبادرة وتسخير القليل من الوسائل والآليات البسيطة، منها المادية واللوجستيكية وكذا التشريعية للنهوض بالسياحة الوطنية.